

# تطبيق القانون على الجنود المشتبهين بإلحاق الأذى بفلسطينيين وممتلكاتهم

## موجز لمعطيات 2017-2018

- احتمال أن تنتهي شكوى يقدمها فلسطيني بمحاكمة الجندي الذي آذاه: 7%
  - من مجمل الشكاوى التي قُدمت خلال 2017-2018 بشبهة ارتكاب جنود لمخالفات ضدّ فلسطينيين، والتي بُثّ في شأنها- نحو 80% منها أُغلقت من دون إجراء تحقيق جنائي
  - في السنتين الأخيرتين طرأ هبوط حادّ تمثّل في قرابة 75% بعدد التحقيقات الجنائية التي فتحتها الجيش الإسرائيليّ بشبهة ارتكاب جنود لمخالفات ضدّ فلسطينيين قياساً بالسنوات السابقة، ونحن نُقدّر أنّ هذا نابع من سياسة مُوجّهة مفادها رفع السقف اللازم لمتطلبات فتح تحقيق جنائيّ
  - لا تكاد التحقيقات الجنائية تُفتح إلا في الحالات الصعبة والمتطرّفة؛ نحو ثلث التحقيقات التي فُتحت بين عامي 2017-2018 تطرّقت إلى موت فلسطينيين، أما الإصابات فتكاد لا يُحقّق فيها بتاتاً
  - ثلاثة ملفات فقط (3.2%) من ملفات التحقيق التي فُتحت في عامي 2017-2018 أفضت إلى تقديم لوائح اتهام، وجميعها في أعقاب ممارسة العنف ضدّ الفلسطينيين؛ اثنتان من لوائح الاتهام قُدمتا في أعقاب ضرب معتقلين مكبلين ومعصوبي العيون
  - في إطار الجهود التي يبذلها الجيش الإسرائيليّ لتطبيق توصيات لجنة طيركل، بدأت النيابة العسكرية عام 2017 بقياس مدّة معالجة شكاوى الفلسطينيين، وعرضت عام 2018 تحسناً ملحوظاً في معدل الوقت اللازم لحين اتخاذ قرار بخصوص فتح التحقيق أم لا؛ ويأتي هذا التحسّن على حساب هبوط حادّ وكبير في عدد التحقيقات
- تشير تحليلات بيش دين إلى عدم حدوث أيّ تغيير فعليّ على سبل معالجة الجنح والمخالفات التي ينتهجها الجنود تجاه فلسطينيين، وذلك رغم التغييرات التي أدخلتها منظومة تطبيق وإنفاذ القانون العسكريّ في السنوات الأخيرة سعياً لتطبيق توصيات لجنتي طيركل- تشخنوفر. فالجهاز العسكريّ يسعى بغية الامتناع عن إجراء التحقيقات ومحاكمة الجنود المعتدين على فلسطينيين، وهو بذلك لا يوفر لهم الحماية في وجه اعتداءات يرتكبها جنود وضباط إسرائيليّون.

## 1 | مدخل

تنشر بيش دين، كدأبها كلّ عام، معطياتٍ محدّثة تتعلّق بمعالجة الجهاز العسكريّ لتطبيق القانون لجنح ومخالفات ارتكبها جنود ألحقوا الأذى بفلسطينيين أو بممتلكاتهم في الضفّة الغربيّة وقطاع غزة. وتستند هذه المعلومات إلى معطيات أرسلها الجيش الإسرائيليّ لبيش دين في أعقاب طلبات مختلفة قدّمتها المؤسسة لتلقي المعلومات، وإلى متابعة تمتدّ على سنوات عديدة ومتواصلة للحصول على هذه المعلومات ولمتابعة إجراءات تطبيق وإنفاذ القانون في داخل الجيش. وعلى خلاف السنوات الماضية، فإنّ المعطيات والمعلومات التي طلبتها بيش دين لم تردنا إلاّ بعد مراسلات متواصلة وبتأخير كبير، وخلافاً للمواعيد المضروبة في قانون حرية المعلومات، ولذلك فإنّ هذه الورقة تُلخّص المعلومات الموجودة لدى بيش دين بما يخضّ عامي 2017 و2018 سوية.

يعمل جهاز تطبيق القانون على الجنود بناءً على سريان أوامر وتعليمات القوانين الإسرائيليّة السارية على الجيش، وبناءً على الواجب الملقيّ على الجيش الإسرائيليّ كقوة احتلالية وفقاً للقوانين الدوليّة. وتهدف متابعة إجراءات الجهاز العسكريّ لتطبيق القانون بما يخضّ مخالفات الجنود الذين ألحقوا الأذى بفلسطينيين أو بممتلكاتهم، إلى فحص مدى قيام إسرائيل أو عدم قيامها بتطبيق التزاماتها الواردة في القوانين الإسرائيليّة والدوليّة، بتطبيق وإنفاذ

القانون على الجنود الذين ألقوا الأذى بالسكان المحميين الذين يعيشون تحت السيطرة الإسرائيلية (دع عنك انتهاك حقوقهم الذي يشكل جزءاً لا يتجزأ من منظومة الاحتلال نفسها)، وبالتالي حماية هؤلاء السكان من أذية أخرى. ويمكن أن يؤدي إحقاق إسرائيل في القيام بالتزامها المذكور إلى تدخل أجهزة ومنظومات دولية على شاكلة المحكمة الجنائية الدولية والمحاكم في دول أخرى التي تعترف بصلاحيات المقاضاة الكونية، ونحن نلاحظ في السنوات الأخيرة أن إسرائيل تبذل جهوداً جمة من أجل إثبات قدرتها على تنفيذ هذه الالتزامات.

نشرت بيش دين ومنظمات أخرى في السنوات الأخيرة، تقارير شملت انتقادات لاذعة على الجهاز العسكري لتطبيق القانون وعلى شكل أدائه ومعالجته للمخالفات التي يرتكبها جنود ضد فلسطينيين أو ضد ممتلكاتهم. وورد في التقرير الصادر عن بيش دين عام 2014 أن "منظومة التحقيقات العسكرية في إسرائيل تعاني إحقاقات مبنوية تحول دون قدرتها على إدارة تحقيقات جدية بخصوص المخالفات التي يرتكبها جنود ضد فلسطينيين".<sup>1</sup> وورد في تقرير أصدرته "بتسيلم" عام 2016 أن "الجهاز العسكري لتطبيق القانون الموجود لا يمكن من إحقاق العدل، لأنه يعني على أرض الواقع أولئك المسؤولين عن ارتكاب المخالفات «...» من المسألة بما يخص إحقاق الأذى بالفلسطينيين وانتهاك القانون". وجاء أيضاً أن هذا الجهاز لا يسعى حتى لتنفيذ المهمة الضيقة التي أوكلت له، وهي التحقيق في أحداث عينية يشتبه فيها بتصرفات جنود خلافاً للأوامر أو التعليمات الصادرة لهم.<sup>2</sup>

في شباط 2013 نُشر الجزء الثاني من تقرير لجنة طيركل، والتي شكّلت بغية فحص الادعاءات الواردة بخصوص انتهاكات القانون الدولي أثناء السيطرة الإسرائيلية على قافلة بحرية خرجت من تركيا إلى قطاع غزة وانتهت بمقتل 9 ركّاب. أما الجزء الثاني من تقرير اللجنة فتمخّص منظومات الفحص والتحقيق الموجودة في إسرائيل بخصوص الشكاوى المتعلقة بانتهاك قوانين الحرب الواردة في القانون الدولي، ومدى ملاءمة هذه المنظومات مع المعايير الدولية المطلوبة. ويتوقف التقرير عند سلسلة من المشاكل المبنوية في الجهاز العسكري لتطبيق القانون ليشمل توصيات تهدف لتحسين أبعاد معينة تخص عمل وأداء الجهاز. في آب 2015، وبعد سنتين ونصف السنة على نشر التقرير، نُشرت توصيات تقرير لجنة تشخونفر التي شكّلت بغية التوصية بطرق تطبيق التوصيات التي وردت في الجزء الثاني من تقرير لجنة طيركل. ومع نشر تقرير تشخونفر اتضح أن توصيات اللجنة قد خُففت وأُقي على بعضها بالمستوى العام فقط، وأن لجنة تشخونفر امتنعت عن تحديد الخطوات التنفيذية والعينية التي تخص الميزانيات والملكات البشرية التي يمكن أن تؤدي إلى تضمين هذه التغييرات المطلوبة كما يجب. وقد تبنى المجلس الوزاري المصغّر (الكابينيت) للشؤون السياسية والأمنية التوصيات العامة والمقلصة التي صدرت عن لجنة تشخونفر، بعد قرابة السنة في صيف 2016.<sup>3</sup>

في أعقاب تبني توصيات لجنة تشخونفر أجرى الجهاز العسكري لتطبيق القانون تغييرات عديدة، ومن بينها تأسيس الوحدة القطرية للتحقيقات الميدانية (بالم) داخل الشرطة العسكرية المحققة (ميتسج) مطلع عام 2017، وهي وحدة تخصصية مسؤولة عن التحقيق في أحداث تُعزف بأنها ميدانية ومن ضمنها المخالفات التي يرتكبها الجنود ضد الفلسطينيين وممتلكاتهم. وتقوم الوحدة الجديدة على إجراء جميع التحقيقات المتعلقة بإلحاق الجنود للأذى بالفلسطينيين، ويقف على رأسها ضابط برتبة رائد (ميجور)، ويشغل فيها قرابة عشرة محققين ومترجمين.<sup>4</sup> وبدأت هذه الوحدة بتشغيل مركز هاتفي يعمل طيلة 24 ساعة يومياً، يمكن بواسطته التبليغ بأحداث استثنائية وتقديم الشكاوى في حال وقوع أذية من طرف الجنود، وذلك في ضوء الصعوبات التي يواجهها الفلسطينيون الذين يسعون لتقديم شكاوى إثر اعتداءات عليهم.

وثمة قضية أخرى وردت في صلب النقاشات التي أجرتها لجنة طيركل، وعادت لتطفو على مرّ السنوات في منشورات بيش دين وتنظيمات أخرى تطّلع عن كذب على الجهاز العسكري لتطبيق القانون، وهي مدة المعالجة الطويلة جداً التي تميّز عمل الجهاز. وسعيًا لمعالجة هذه المسألة ضمنت النيابة العسكرية بدءاً من عام 2017 منظومة معلومات داخلية تُمكنها من إجراء متابعة دقيقة وأكثر تفصيلاً بخصوص الشكاوى وملفات التحقيق، وبخصوص مدة معالجتها.

ورغم أن الجهاز العسكري لتطبيق القانون اتخذ عدة تدابير لتطبيق توصيات لجنتي طيركل وتشخونفر، إلا أن المعطيات الواردة هنا لاحقاً تشير إلى أن التغييرات الحاصلة ليست إلا تجميلية وخارجية وهي تسعى لتمكين الجهاز من استيفاء غايات وأهداف يمكن قياسها، والتي بوسعها خلق انطباع بأن جهاز تطبيق القانون يعمل كما يجب. وثمّكن هذه التغييرات الجهاز العسكري لتطبيق القانون من مواصلة دحض الادعاءات الموجهة إليه، من دون استنفاد الإجراءات القانونية مع الجنود المخالفين بصد الجرح والمخالفات الجنائية التي ارتكبوها، بموازاة التقهقر أمام الجوّ العام والسياسي في إسرائيل المعارض للتطرق إلى جزء من الأعمال العنيفة التي تُمارس ضد الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، على أنها مخالفات جنائية.

1 بيش دين، تقرير ظل (بديل) للتقرير الفصل الرابع لإسرائيل، الجلسة رقم 112 للجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة (أيلول 2014)، ص 2-3. وثمة تقرير آخر وشامل صدر عن بيش دين عام 2011 ينص على أن "إسرائيل لا تستوفي واجبها بحماية السكان المدنيين الذين يعيشون في المنطقة التي احتلتها بوساطة تحقيقات لائقة وفعالة من الشبهات بارتكاب مخالفات جنائية من طرف الجنود". بيش دين، تحقيق في الظاهر - فشل التحقيق مع جنود اشتبهوا بارتكاب مخالفات ضد فلسطينيين (أب 2011) "فيما يلي تحقيق في الظاهر"، ص 12.

2 بتسيلم، ورقة التوت التي تغطي عورة الاحتلال: جهاز تطبيق القانون العسكري كمنظومة لطمس الحقائق (أيار 2016)، ص 31. وتطرقت تقرير لمنظمة اللجنة العامة لمناهضة التعذيب في إسرائيل حول معالجة شكاوى الفلسطينيين بخصوص عنف الجنود ضد معتقلين إلى ما يلي: "رغم فداحة ما تبقى من الحالات، ولكن يبدو بوضوح أن الشرطة العسكرية المحققة والنيابة العسكرية تستهينان بالشكاوى المقّمة بهذا الصدد"، وجاء فيه أيضاً: "في نهاية المطاف نحن نرى هنا رسالة موجهة إلى سكان الأراضي المحتلة بأن دمهم مهدور". اللجنة العامة لمناهضة التعذيب في إسرائيل، شرطة عسكرية متراخية: إحقاقات منهجية في التحقيق بعنف جنود تجاه معتقلين (حزيران 2014)، ص 53.

3 في حزيران 2016 تبنت اللجنة الوزارية لشؤون الأمن الوطني (الكابينيت السياسي- الأمني) توصيات لجنة تشخونفر لفحص وتطبيق التقرير الثاني الصادر عن لجنة طيركل. مكتب الناطق بلسان رئيس الحكومة، الكابينيت يصدّق على تطبيق لجنة طيركل ب، 3/7/2016. لتحليل تقرير تشخونفر والتطرق إلى الفجوات التي تميّز التوصيات المعروضة فيه، ينظر إلى: بيش دين، تقرير تشخونفر - التنصل من تجريم جرائم الحرب ومن اقتراح توصيات عملية (تشرين الأول 2015).

4 رد الجيش على الطلب المقدم وفق قانون حرية المعلومات الذي قدمته بيش دين بخصوص نشاط الوحدة القطرية للتحقيقات الميدانية، 6/6/2019، المادة 4.

لم يعد الجهد المستثمر في الجيش والتغييرات التي اتخذت بحلول للصعوبات التي يواجهها الفلسطينيون الذين تضرروا من جنود إسرائيليين لتحصيل العدالة التي يستحقونها، ولم يحسن من مدى خضوع الجنود لمبدأ المسؤولية والمساءلة، ولم يؤدِّ إلى إحداث تغيير جوهري في توجه الجهاز العسكري لتطبيق القانون للأذى الذي يلحقه الجنود بالفلسطينيين. وتشير المعطيات إلى أن الجهاز العسكري لتطبيق القانون يواصل قدر الإمكان إبعاد الأحداث الجنائية تجاه الفلسطينيين عن المسار الجنائي؛ وهو بهذا يخفق في أداء مهامه والالتزام بواجبه توفير الحماية للفلسطينيين في وجه مخالفات الجنود والضباط الإسرائيليين.

## 2 | معطيات 2017-2018: شكاوى بخصوص اشتباه بمخالفات ارتكبتها جنود ضد فلسطينيين

في عامي 2017-2018 سُجِّلت لدى نيابة الشؤون الميدانية (الوحدة المسؤولة في النيابة العسكرية عن معالجة مخالفات الجنود الذين أخطوا الأذى بفلسطينيين أو بممتلكاتهم في الضفة الغربية وقطاع غزة) 430 شكوى تخص الاشتباه بمخالفات وجنح ارتكبتها جنود ضد فلسطينيين أو بممتلكاتهم؛ 266 شكوى سُجِّلت خلال 2017 و164 شكوى أخرى خلال عام 2018.<sup>5</sup> وشملت هذه الشكاوى<sup>6</sup> حالات نُقلت إلى النيابة بواسطة جهات عدة: 125 شكوى وصلت من الشرطة الإسرائيلية، 106 شكوى نُقلت بواسطة منظمات حقوق إنسان،<sup>7</sup> 82 شكوى وصلت عبر تقارير ميدانية من الوحدات العسكرية، 35 شكوى وصلت من أفراد، 31 شكوى من وحدة "بتان" (وهي الوحدة الخاصة لاستيضاح شكاوى المحقق معهم في وزارة القضاء، والمسؤولة عن استيضاح الشكاوى المقدمة ضد أفراد جهاز الأمن العام)،<sup>8</sup> 19 شكوى في أعقاب النشر في الإعلام و30 شكوى أخرى وردت من مصادر يُعرفها الجيش بأنها "أخرى". وهذه المعلومات تحضلت في أعقاب مداولات في المحاكم العسكرية في الأراضي المحتلة، ومعلومات أدلى بها مشتبهون فلسطينيون لدى الشرطة، وشهادات جنود لدى الشرطة العسكرية المحققة وتقارير وردت من وحدة النيابة العسكرية في منطقة الضفة الغربية.<sup>9</sup>

تتطرق الشكاوى ضد الجنود إلى حالات إطلاق رصاص أدى بعضها إلى مقتل سگان فلسطينيين، وإلى أحداث جرى خلالها استخدام العنف من طرف الجنود وإلى أعمال نهب وسرقة أو إلحاق الأذى بممتلكات السكان؛ ويشمل عدد من الشكاوى أيضًا شبهات بارتكاب أكثر من نوع من المخالفات، وبطبيعة الحال فإن غالبية الشكاوى التي وردت إلى النيابة العسكرية تطرقت إلى أحداث وقعت في الضفة الغربية (340 شكوى)، حيث يشكل التماس بين الجيش والسكان المدنيين أمرًا يوميًا، وأما الجزء القليل منها (87 شكوى) فتطرق إلى أحداث في قطاع غزة. ومع ذلك فإن نصف الشكاوى المتعلقة بشبهات بارتكاب جنح إطلاق رصاص من طرف الجنود، بما فيها إطلاق رصاص أدى إلى مقتل سگان فلسطينيين، قد أتت من قطاع غزة: 83 شكوى حول إطلاق الجنود للرصاص صوب فلسطينيين في قطاع غزة نُقلت إلى عناية النيابة العسكرية عامي 2017-2018، من بينها 20 حالة أودت بحياة الأشخاص، مقابل 85 شكوى تتعلق بإطلاق الرصاص في الضفة الغربية، منها 48 شكوى أدت إلى الوفاة. ولا تشمل هذه المعطيات على شكاوى كثيرة أخرى تتعلق بإطلاق الرصاص وإلحاق الأذى بفلسطينيين، بما فيها حالات قتل كثيرة حول المظاهرات التي تُجرى أيام الجمعة في قطاع غزة بجوار السياج الأمني مع إسرائيل منذ آذار 2018.<sup>10</sup> ويقوم الجيش بفحص هذه الشكاوى على حدة وهي لا تتبع للمعالجات الجارية التي يجريها الجهاز العسكري لتطبيق القانون في أحداث إلحاق الأذى بفلسطينيين.<sup>11</sup>

وفي المجمل، تطرقت 168 شكوى قُدمت عامي 2017-2018 للنيابة العسكرية إلى أحداث إطلاق رصاص، 40% منها (68 حالة) انتهت بمقتل الشخص. وتطرقت 149 شكوى أخرى إلى استخدام الجنود للعنف، 124 شكوى تمحورت في الاشتباه بمخالفات ممتلكات (نهب أو إلحاق الأذى بالممتلكات)، و28

5 وفقًا لردود الجيش على الطلبات التي قُدمتها بيش دين بناءً على قانون حرية المعلومات، بما يخض معطيات تطبيق القانون في الجيش لعامي 2017 و2018 يوم 3/4/2019 ويوم 20/6/2019 على التوالي، المادتين 11-12. رد الجيش بخصوص سنة 2017 بمعطيات متناقضة تخض عدد الشكاوى، إذ قالوا إن 263 شكوى قُدمت في هذه السنة بدلًا من 266، وبذلك يكون مجموع الشكاوى التي قُدمت في العامين 427 شكوى. توجهت بيش دين إلى الجيش بغية استيضاح مصدر هذا الفارق، ولكننا لم نتلقَ رداً على ذلك، وعليه سنستخدم في هذه الورقة المعطى 430 شكوى لغرض التوحيد.

6 تُسفي النيابة العسكرية كل الشكاوى أو التحقيقات التي تتلقاها بخصوص شبهات ارتكاب الجنود لاعتداءات على فلسطينيين بـ "التبليغات". يجسد استخدام هذا المصطلح بشكل كبير القطيعة القائمة بين جهاز تطبيق القانون العسكري وبين المشتكين الفلسطينيين، وشكل معالجة المخالفات التي يرتكبها الجنود تجاههم؛ فالمعلومات حول هذه المخالفات تكون في غالب المرات تحصيل حاصل لتبليغ من جهة خارجية أو بواسطة وسيط، و فقط في حالات نادرة تكون نتيجة لمطلب مباشر وفعال من طرف المتضرر بالتحقيق فيما حدث معه، والمطالبة بإحقيق العدالة التي يستحقها. زد على ذلك أن مصطلح "تبليغ" يعكس إبعاد المسألة عن البعد الجنائي؛ فالشرطة في إسرائيل (أو أي مكان آخر في العالم) تتلقى شكاوى يتوجب التحقيق فيها، أما التبليغات التي تصل إلى علم النيابة العسكرية فلا تلزم بالضرورة بفتح تحقيق. سنستخدم في هذا المستند مصطلح شكاوى بدلًا من مصطلح تبليغات الذي تستخدمه النيابة العسكرية.

7 قُدمت هذه الشكاوى من ضمن سائر مُقدماتها بواسطة منظمة بيش دين؛ في 2017 ساعدت بيش دين 16 فلسطينيًا على تقديم الشكاوى، وفي 2018 قُدمت 22 شكوى من فلسطينيين بواسطة بيش دين.

8 عن الوحدة ومهامها وصلاحياتها ينظر إلى صفحة وحدة استيضاح شكاوى المحقق معهم في موقع وزارة القضاء.

9 فيما يلي تفاصيل المعطيات والبيانات وفق تقسيمها حسب السنوات: في 2017 أتت 75 شكوى من الشرطة الإسرائيلية، 67 نُقلت بواسطة منظمات حقوق إنسان، 51 وردت من تقارير ميدانية صادرة عن وحدات الجيش، 26 شكوى عبر وحدة استيضاح شكاوى المحقق معهم، 15 قُدمها أفراد، 11 شكوى في أعقاب النشر الصحفي، 20 شكوى أخرى من مصادر أخرى. في عام 2018 وردت 50 شكوى من الشرطة الإسرائيلية، 39 وردت من منظمات حقوق إنسان، 31 عبر تقارير ميدانية من وحدات الجيش، 20 شكوى قُدمها أفراد، 5 وردت عبر وحدة استيضاح شكاوى المحقق معهم، 8 في أعقاب النشر الصحفي و10 شكاوى من مصادر أخرى. وبلغ مجمل عدد الشكاوى وفقًا لما أوردته الجيش 428 شكوى، رغم ورود الرقم 427 كإجمالي عدد الشكاوى في هذه الفترة، وفي بند آخر من الرد نفسه ورد أن عددها الإجمالي 430 شكوى. توجهت بيش دين إلى الجيش لاستيضاح مصدر هذا الفارق ولكننا لم نحصل على الرد لأن:

10 يُنظر إلى الحاشية رقم 32.

11 تقوم بفحص هذه الشكاوى منظومة الاستيضاح التابعة للقيادة العامة، وهي جهة تأسست أثناء الحملة العسكرية على غزة في صيف 2014 (حملة "الجرف الصامد") من أجل إجراء فحص مسبق للأحداث الاستثنائية التي وقعت أثناء القتال، ومن وقتها وهي تُتخدم كجهاز ثابت لفحص الشكاوى والشبهات بانتهاك قوانين الحرب. الفحص المسبق ليس تحقيقًا جنائيًا ونتائجُه تُنقل إلى النائب العسكري العام، وهو صاحب الصلاحية المطلقة باتخاذ قرار فتح تحقيق في الحادثة أم لا. وستنشر بيش دين مستقبلًا مستندًا يتطرق بشكل عيني إلى رد إسرائيل على المظاهرات بجوار السياج الحدودي مع غزة، وإلى التحقيق في الشبهات بمخالفات ارتكبتها جنود إسرائيليون في إطار مواجهة هذه الأحداث.

شكوى أخرى تطرقت إلى أحداث أخرى.<sup>12</sup> أما بخصوص الأحداث التي أحصاها الجيش ضمن هذه الفئة، فقد قيل في السابق لبيش دين إنها تشمل "أحداثاً لا تدخل ضمن الفئات المذكورة أعلاه، مثل أن يتفوه جندي بتلفات لا تتوافق مع قيم الجيش الإسرائيلي أو أنه قام بتصرف مُعيب".<sup>13</sup> ويشمل قانون المقاضاة العسكرية ثلاثة بنود مخالفات فضاضة جداً، تسمح بمقاضاة جندي بتهمة تصرف مُشين (المادة 129 من قانون المقاضاة العسكرية) أو جراً تصرف غير لائق (المادة 130 من قانون المقاضاة)، حين يدور الحديث عن جندي برتبة رقيب أو أعلى، وبمخالفة مفادها تجاوز الصلاحيات (المادة 68 من قانون المقاضاة). وفي الكثير من حالات مقاضاة جنود بخصوص مخالفات ضد فلسطينيين، لجأت النيابة العسكرية إلى استخدام مخالفات غير لائقة أو تجاوز للصلاحيات، وأحياناً كإضافة على المخالفة أو مخالفات أخرى اتُهم بها الجندي وأحياناً كمخالفة وحيدة في لائحة الاتهام، وقد جرى ذلك في مرات كثيرة ضمن التوقيع على صفقة ادعاء مع المتهمين وتخفيف حدة الاتهامات الموجهة ضدهم.<sup>14</sup>

يهيئنا القول هنا إن عدد الشكاوى التي ترد إلى النيابة العسكرية لا يعكس عدد الحالات التي تصرف الجنود فيها بما يثير الاشتباه بوقوع جنحة جنائية ضد فلسطينيين، بل هو يمثل عدد الحالات التي قام فيها ضحايا الاعتداءات أو جهات أخرى بالتبليغ بذلك، والهوة بين مجمل الشكاوى المتعلقة بالمخالفات وبين عدد المخالفات التي حصلت موجودة في كل جهاز تطبيق للقانون، إلا أن مميزات الجهاز العسكري لتطبيق القانون في سياق الجنود الذين يلحقون الأذى لفلسطينيين في الضفة الغربية والظروف التي ينشط من خلالها هذا الجهاز، تؤذي كلها إلى توسيع هذه الهوة.

أولاً، الفلسطينيون الذين لحق بهم الأذى جراء مخالفات وجنح الجنود يضطرون إلى مواجهة جهاز غير مُتاح كما يجب، الأمر الذي يُصعب عليهم تقديم الشكاوى. فالشرطة العسكرية المُحققة لا تملك قواعد عسكرية في الأراضي المحتلة باستثناء قاعدة عناتوت، التي تقع في داخل معسكر جيش كبير، ولا يُمكن للفلسطينيين تقديم الشكاوى فيه. لذلك، عندما يتضرر فلسطيني من مخالفة يرتكبها جندي فإنه يكون عاجزاً عن الوصول بنفسه إلى محطة الشرطة العسكرية المُحققة وتقديم شكوى. ويمكن للمتضررين في ظاهر الأمر أن يُقدموا الشكاوى في أحد مكاتب مديرية الارتباط والتنسيق النشطة في الضفة الغربية،<sup>15</sup> إلا أن تجربة بيش دين تشير إلى أن غالبية هذه الشكاوى لا تُنقل إلى جهات تحقيق أو أنها تُنقل إليها بعد فترة طويلة من تقديمها.

وفي أعقاب توصيات طيركل- تشخونوفر أقيمت لدى الشرطة العسكرية المُحققة مطلع 2017 الوحدة القطرية للتحقيقات الميدانية (يالم)، المسؤولة عن التحقيق في حوادث تُعرف كميدانية، ومن ضمنها مخالفات ارتكبها جنود ضد فلسطينيين وممتلكاتهم. وتهدف هذه الوحدة الجديدة إلى التخصص في التحقيق بمخالفات جنائية أثناء العمليات الميدانية، ويحظى الجنود الأعضاء فيها بتأهيل عيني يتعلّق بمجالات نشاطها ذات الصلة.<sup>16</sup>

قبل نحو عامين بدأت هذه الوحدة بتشغيل مركز هاتفي ينشط 24 ساعة يوميًا، يمكن التوجّه إليه بغية تقديم شكاوى تتعلق بشبهة ارتكاب الجنود لمخالفات. مع ذلك، ومن خلال ردود الجيش على أسئلة بيش دين عن هذه المسألة، يتضح أنه لم يجر تعميم وجود المركز الهاتفي، ولم يُنشر عنه بالعربية من أجل خلق وعي لوجوده لدى السكان الفلسطينيين المقيمين في الأراضي المحتلة، وهم المستهدفون من وراء إنشاء هذا الخط. وكتحصيل حاصل، وردت خلال عام 2017 كُله 6 توجّهات من سكان فلسطينيين، وورد توجّهان فقط طيلة عام 2018.<sup>17</sup> ويضطر الكثير من المتضررين الذي يسعون لتقديم شكاوى للاستعانة بوساطة على شاكلة منظمات حقوق إنسان أو محامين خاضعين غير متاحين للجميع، ومن الممكن الافتراض أن هذا الواقع يسهم في تقليص عدد الشكاوى المُقدّمة في نهاية المطاف.

وباستثناء ذلك، ثمة حالات كثيرة يعتدي فيها جنود على فلسطينيين ولا يكونون معنيين أبداً بتقديم شكوى إلى الجيش، وهو الجسم الذي يدير حياتهم في إطار حكم احتلال عسكري منذ 1967. وبطبيعة الحال، فإن الجيش الإسرائيلي يشكّل في نظرهم جسماً قاعماً لا يسعى لخدمة السكان الفلسطينيين وبالتأكيد لا ينوي مساعدتهم على ممارسة حقوقهم، ولذلك فإن هذا وحده كفيل بنشوء عدم ثقة متأصل وراذع حقيقي أمام المتضررين الفلسطينيين.

12 يزيد مجمل الشكاوى في هذه التقسيمية عن 430 شكوى، بسبب وجود شكاوى تتطرق إلى أكثر من نوع واحد من المخالفات، فيما يلي البيانات الكاملة التي وصلت لبيش دين: في 2017 وصل 98 تليغاً بشبهة مخالفات إطلاق الرصاص، من بينها 47 حالة وقعت في الضفة الغربية و51 حالة في قطاع غزة؛ 93 تليغاً تطرقت إلى شبهات بمخالفات عنف، كلها في الضفة الغربية؛ 43 تليغاً تطرقت إلى اشتباه "أخذ ممتلكات" (سرقة أو نهب)، كلها في الضفة الغربية؛ 30 تليغاً تطرقت إلى الاشتباه بالحق الأذى بالممتلكات، كان واحد منها في قطاع غزة وما تبقى في الضفة الغربية؛ 19 شكوى تعلّقت بمخالفات أخرى، 18 من بينها تتطرق إلى الضمة الغربية وواحدة لقطاع غزة؛ في عام 2018 ورد 70 تليغاً بشبهة مخالفات إطلاق الرصاص، من بينها 38 وقعت في الضفة الغربية و32 منها في قطاع غزة؛ 56 تليغاً تطرقت إلى الاشتباه بمخالفات عنف، من بينها 55 في الضفة الغربية؛ 21 تليغاً تطرقت إلى اشتباه بالنهب وكلها في الضفة الغربية؛ 20 تليغاً تطرقت إلى الاشتباه بالحق الأذى بالممتلكات، وكلها في الضفة الغربية؛ 9 شكوى تطرقت إلى مخالفات أخرى، كلها في الضفة الغربية.

13 من رسالة الجيش إلى بيش دين رداً على سؤال من المنظمة في هذه المسألة، 21/7/2014.

14 تعتبر توجيهات النيابة العسكرية الرئيسية مخالفة التصرف غير اللائق "نسيجاً مفتوحاً"، تفتح "مساحة كبيرة للتأويل ولبلورة المضامين". وتُعرف توجيهات النيابة العسكرية العامة معايير توجيه التهمة إلى جندي بهذه المخالفة، وهي تفضل الحالات التي يجب إضافة التصرف غير اللائق كمخالفة مرافقة للمخالفات الموجهة ضد جنود. أما بخصوص تقديم لوائح اتهام بتهمة مخالفة تصرف غير لائق فقط، فتقول النيابة العسكرية العامة بشكل ضبابي إنه يجب التطرق إلى العامل الضابط بين خطورة المخالفة المنسوبة للجندي وبين الحيز الملائم لمعالجتها-تأديبي أم جنائي-، وذلك في ضوء قرار المحكمة العليا في الالتماس رقم 7195/08 (أبو رحمة وآخرون ضد النائب العسكري العام وآخرين)، والذي كانت بيش دين شريكة في تقديمه بمعينة منظمات حقوق إنسان أخرى، والذي قضى بأن قرار مقاضاة جندي أطلق الرصاص على معتقل مكبل ومعصوب العينين بتهمة التصرف غير اللائق فقط هو قرار منقوص وغير معقول بالمرّة. يُنظر إلى التوجيه رقم 2.19 لدى النيابة العسكرية العامة في موقع النيابة العسكرية. أما بخصوص استخدام بند تجاوز الصلاحيات، فيُنظر إلى الفصل الخامس في هذه الورقة والذي يتطرق إلى لوائح الاتهام التي قُدمت ضد جنود في عامي 2017-2018، من ضمن سائر الأمور ترد حالة قُدمت فيها لوائح اتهام ضد ثلاثة جنود في أعقاب ضرب معتقل فلسطيني، وقد اتُهم الثلاثة بدايةً بالتنكيل في ظروف جسيمة ولكنهم أُدينوا في نهاية المطاف ضمن صفقة ادعاء ببند تجاوز الصلاحيات فقط.

15 في الجلسة التي أجزتها بيش دين مع قائد الوحدة القطرية للتحقيقات الميدانية في الشرطة العسكرية المُحققة (يالم) يوم 29/5/2017، قيل لممثلي المنظمة إن هناك ثلاث طرق متاحة أمام الفلسطينيين الذين تضرروا من مخالفات جنود لتقديم الشكاوى: بمساعدة ووساطة، أو عبر التوجّه إلى مديرية التنسيق والارتباط، أو عبر البذلة الهاتفية التابعة للوحدة القطرية للتحقيقات الميدانية.

16 تشمل هذه التأهيلات دورة مدتها أسبوعان بالعربية المحكية، وتأهيل ليوم واحد بما يخص وسائل تفريق المظاهرات، ويومين دراسيين بموضوع القانون الدولي (أحدهما في موضوع المدارك القتالية)، وزيارات إلى مديريات التنسيق والارتباط والإدارة المدني، ومحاضرة من ضابط قسم العمليات في عصابة يهودا والنشأة بموضوع توجّه الخدمة في الضفة الغربية، وغيرها. وقد وردت هذه المعلومات في الرد الذي نقله الجيش لأسئلة بيش دين بما يخص عمل ونشاط الوحدة القطرية للتحقيقات الميدانية، 6/6/2019.

17 وفقاً للرد الذي أرسله الجيش على أسئلة بيش دين بخصوص نشاط الوحدة القطرية للتحقيقات الميدانية، 10/2/2019.



من تقديم شكاوهم إلى ذلك الجسم نفسه. زد على ذلك أن الكثير من الفلسطينيين يخشون من أن يؤدي تقديم الشكوى إلى إلحاق الأذى بهم أو بأفراد عائلاتهم وبعضهم يعارض بشكل مبدئي التعاون مع السلطات الإسرائيلية.

وخلال عامي 2017-2018 وثقت بيش دين 34 حالة أُخبر فيها فلسطينيون أفراد طاقم بيش دين بتضررهم جراء مخالفات ارتكبتها جنود (شمل ذلك أحداثٌ عنف وإلحاق الأذى بالمتملكات وحالاتٍ أخرى)، إلا أنهم قالوا إنهم غير معنيين بتقديم شكوى بذلك لدى الجهات العسكرية. وسوّغ نحو 62% منهم قراراتهم بأنهم يخشون أن يؤدي تقديم الشكوى إلى المساس بهم أو بأفراد عائلاتهم (21 حالة)، وقال آخرون إنهم يشعرون بعدم ثقة تجاه سلطات تطبيق القانون الإسرائيلية أو أنهم لا يعتقدون أن تقديم الشكوى سينفعهم بشيء.

### 3 | معطيات 2017-2018: التحقيق في مخالفات جنود الحقوا الأذى بفلسطينيين

#### استيضاح الشكوى واتخاذ قرار بفتح تحقيق جنائي أو إغلاق الملف

خلافًا للشكاوى المُقدّمة لدى الشرطة في أعقاب اشتباه بارتكاب مدنيين للمخالفات، فإن الشكوى التي ترد إلى النيابة العسكرية بخصوص مخالفة جندي لا تؤدي بالضرورة إلى فتح تحقيق. ووفقًا لسياسة التحقيق لدى الجهاز العسكري لتطبيق القانون، لا يُفتح تحقيق جنائي فوري إلا عند الحديث عن اشتباه بوقوع مخالفة ارتكبت خارج عملية ميدانية، أو في حال لم يكن من الممكن تبريرها في نطاق عملية ميدانية، مثل الاشتباه بمخالفة نهب أو التنكيل بمعنقل. وفي أعقاب التماس للمحكمة العليا الإسرائيلية قَدّمها مركز بتسيلم وجمعية حقوق المواطن<sup>18</sup> تقرّر أيضًا في 2011 أن أي حالة وفاة لفلسطيني نتيجة لنشاطات الجنود في الضمة الغربية تلزم النيابة العسكرية بإصدار أمر بفتح تحقيق جنائي فوري (من دون حاجة لفحص مسبق)، باستثناء الحالات التي وقعت فيها حالات القتل أثناء نشاطات ذات "طابع قتالي حقيقي"<sup>19</sup>.

وفي حالات أخرى يحقّ للنيابة العسكرية إصدار أمر بإغلاق ملف الشكوى من دون فحص آخر ومن دون إجراء تحقيق جنائي (على شاكلة الحالات التي تقول النيابة إن التقرير الأولي لم يثر الاشتباه بارتكاب مخالفة جنائية أو إذا اتضح أن الاشتباه غير موجه صوب الجنود)، أو بإجراء عملية استيضاح للحقائق يجري في نهايتها اتخاذ قرار بخصوص فتح تحقيق جنائي أو إغلاق الملف من دون تحقيق كهذا.

في عامي 2017-2018 أمرت النيابة العسكرية بفتح تحقيق جنائي فوري في 8.6% من الشكاوى التي وردت إليها (37 شكوى من أصل 430 شكوى). وفي 305 حالات (نحو 71% من مجمل الشكاوى في هاتين السنتين) أمرت النيابة العسكرية بإجراء استيضاح حقائق مسبق قبل اتخاذ قرار بشأن إصدار أمر بفتح تحقيق جنائي، 54 منها كانت أحداثًا أدت إلى موت فلسطيني (من ضمن 68 شكوى تتعلق بموت فلسطينيين قُدمت خلال هاتين السنتين). وفي 88 حالة (نحو 20% من مجمل الشكاوى المُقدّمة) أمرت النيابة بإغلاق ملف التحقيق من دون إجراء استيضاح ومن دون فتح تحقيق جنائي.<sup>20</sup>

#### قرار النيابة العسكرية في 430 شكوى قَدّمها فلسطينيون خلال 2017-2018

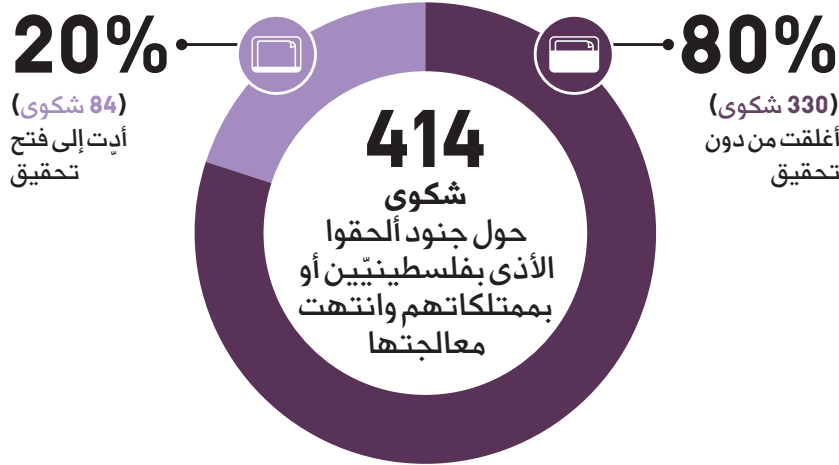


18 التماس للعليا رقم 9594/03 بتسيلم- مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة ضدّ النائب العسكري العام، لقراءة الالتماس ولمعلومات إضافية بخصوص التغيير الحاصل في سياسة التحقيق التي في أعقاب، يُنظر إلى موقع جمعية حقوق المواطن، الزيارة الأخيرة للموقع: 2019/10/16.

19 اللجنة العامة لفحص الحادثة البحرية يوم 31 أيار - 2010 لجنة طيركل، التقرير الثاني: الفحص والتحقيق في شكاوى وأدعاءات بخصوص انتهاكات لقوانين الحرب وفقًا للقانون الدولي (شباط 2013) «فيما يلي تقرير طيركل ب»، ص 323-319.

20 ردود الجيش على الطلبات التي قَدّمها بيش دين وفقًا لقانون حرية المعلومات بما يخص معطيات تطبيق القانون في الجيش لعامي 2017-2018 والتي قُدمت يومي 3/4/2019 و20/6/2019 على التوالي، البنود 11-12. ويصل إجمالي الملفات وفقًا لهذه التقسيمة إلى 430 ملفًا وليس 427 ملفًا، كما أورد الجيش لبيش دين. نحن لا نعرف مصدر هذا الفارق ولما نتلقى ردًا بعد على طلب توضيح أرسلناه.

من مجمل الشكاوى والتبليغات الـ 430 المقدّمة بخصوص مخالفات ارتكبتها جنود ضدّ فلسطينيين وممتلكاتهم، والتي نُقلت إلى النيابة العسكريّة خلال 2017-2018، لم يُفتح تحقيق جنائيّ حتى نهاية 2018 إلا في 84 ملفاً فقط:<sup>21</sup> بالإضافة إلى الشكاوى الـ 37 التي أدت إلى فتح تحقيق فوريّ، جرى فتح 47 تحقيقاً إضافياً بعد استيضاح للحقائق أمرت به النيابة العسكريّة. وفي 242 حالة أدى الاستيضاح إلى إصدار قرار بإغلاق الملف من دون فتح تحقيق، وحتى نهاية 2018 -أي بعد مضيّ سنة أو أكثر على موعد تقديم الشكوى- كانت 16 ملفاً ما تزال قيد الفحص ولم يصدر قرار بشأنها.<sup>22</sup> وحتى نهاية 2018 أُغلقت من دون تحقيق جنائيّ 330 شكوى (نحو 80% من أصل 414 شكوى انتهت معالجتها وأُخذت قرارات بشأنها).



## تحقيقات الشرطة العسكريّة المحقّقة بين 2017-2018: انخفاض حادٍ في عدد التحقيقات

أبرز معطيات عامي 2017-2018 هو الانخفاض الحاد في عدد التحقيقات الجنائيّة التي فُتحت بشبهة إلحاق الجنود للأذى بفلسطينيين أو بممتلكاتهم: في عام 2017 فتحت الشرطة العسكريّة المحقّقة تحقيقات في 43 حادثة أُشبه فيها بوقوع اعتداء على فلسطينيين، وفي عام 2018 بلغ عدد هذه التحقيقات 50 تحقيقاً.<sup>23</sup> وفي المجمل فُتح في هاتين السنتين لدى الشرطة العسكريّة المحقّقة 93 تحقيقاً بشبهة ارتكاب جنود لمخالفات ضدّ فلسطينيين أو بممتلكاتهم (بما يشمل تحقيقات فُتحت في أعقاب شكاوى قُدمت في سنوات سابقة)، 6 منها تتعلّق بحالات في قطاع غزة وما تبقي منها في الضفة الغربيّة.

هذا عدد تحقيقات منخفض جداً بشكل استثنائيّ، وهو يعكس نهجاً قوياً قياسيًّا بالسنوات الأخيرة: في عام 2014 وحده فتحت الشرطة الإسرائيليّة المحقّقة 229 تحقيقاً تمحورت في الاشتباه بمخالفات جنود ضدّ فلسطينيين أو بممتلكاتهم، وفي 2015 فُتح 186 تحقيقاً، وفي 2016 انخفض العدد إلى 78 تحقيقاً،<sup>24</sup> وكما أسلفنا واصل عدد التحقيقات بالتدنيّ في السنتين التاليتين ووصل إلى الحضيض منذ مطلع الانتفاضة الثانية في نهاية العام 2000. وللمقارنة، جرى في العقد السابق، أي بين 2005-2015، فتح ما معدّله 203 تحقيقات جنائيّة سنويًّا باشتباه ارتكاب جنود لمخالفات ضدّ فلسطينيين أو بممتلكاتهم.

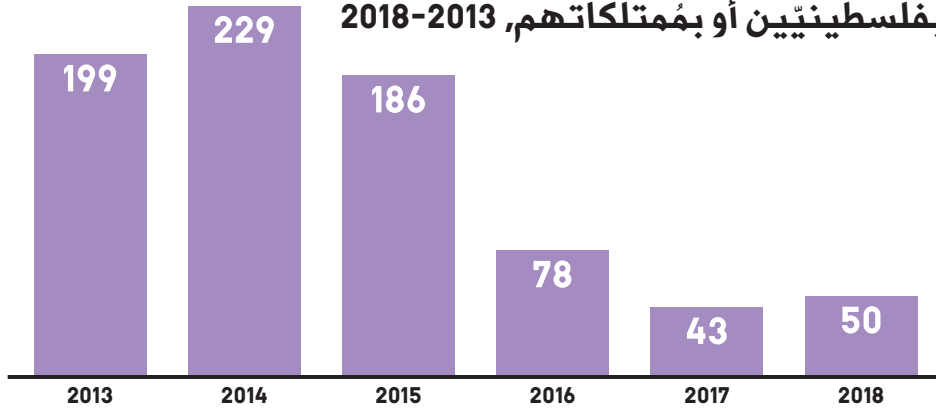
21 من بينها 49 شكوى قُدمت في 2017، و35 في أعقاب شكاوى قُدمت عام 2018. في البند المتعلق بإجماليّ التحقيقات التي فُتحت في هذه السنوات قال الجيش إن 82 تحقيقاً قد فُتحت وليس 84 تحقيقاً، وقد توجهت بيش دين إلى الجيش بطلب الحصول على توضيح بخصوص مصدر الفارق بين العددين، وفي رسالة تخض شأنها آخر بعثها الجيش إلى بيش دين وردت فيها معلومات مختلفة قليلاً تفيد بفتح 44 تحقيقاً في 2017 وليس في الشكاوى الـ 49 التي نُقلت إلى النيابة العسكريّة. وقد استخدمنا في هذه الورقة بالمعنى الرسميّ كما وصلنا من الجيش في ردّ مباشر على سؤال حول المسألة، ولما نتلقّى ردّاً بعد على طلب توضيح أرسلناه.

22 من بين 242 شكوى أُغلقت، تُدّمت 139 منها في 2017 و103 في 2018؛ ومن بين الشكاوى الـ 16 التي ما تزال قيد الفحص ولم يُبثّ بشأنها قُدمت 5 منها في 2017 و11 في 2018. وتستند المعلومات إلى ردود الجيش على طلبات قُدمتها بيش دين وفقاً لقانون حرية المعلومات بخصوص معطيات تطبيق القانون في الجيش لعامي 2017 و2018، والتي قُدمت يومي 3/4/2019 و20/6/2019 على التوالي، البنود 11-12.

23 ووفقاً لردّ الجيش لطلب قُدمته بيش دين وفقاً لقانون حرية المعلومات بخصوص معطيات تطبيق القانون لعام 2017، يوم 4/3/2019، البند 4؛ ردّ الجيش على طلب قُدمته بيش دين وفقاً لقانون حرية المعلومات بخصوص معطيات تطبيق القانون لعام 2018، 20/6/2019، البند 5.

24 نشرت بيش دين في نهاية كلّ سنة من هذه السنوات ورقة معطيات مفضلة بما يخض عدد الشكاوى والتحقيقات ولوائح الاتهام ضدّ جنود مشتبهين بإلحاق الأذى بفلسطينيين في ذلك العام. لمعلومات مفضلة وبيانات وتحليل بيش دين لهذه السنوات يُنظر إلى: بيش دين، تطبيق القانون على جنود مشتبهين بإلحاق الأذى بفلسطينيين، كانون الأول 2015، كانون الثاني 2017، آذار 2018.

## تحقيقات الشرطة العسكرية المُحقّقة بشبهة إلحاق الأذى بفلسطينيين أو بممتلكاتهم، 2013-2018



من الصعب تحديد ما إذا كان هذا الانخفاض الحاد في عدد التحقيقات الجنائية قد جرى على خلفية الانخفاض أيضاً في عدد الشكاوى التي وردت إلى سلطات تطبيق القانون في الجيش خلال هذه السنوات. وتتبع هذه الصعوبة من التغيير الذي أجراه الجهاز العسكري لتطبيق القانون على شكل تقديم الشكاوى وأحصائها منذ عام 2014؛ فحتى هذا العام كانت الشكاوى تُقدّم مباشرة إلى الشرطة العسكرية المُحقّقة، فيما توجّه الجيش بدءاً من 2014 إلى منظمات حقوق الإنسان، ومن بينها بيش دين، مطالباً بتسليم التبليغات الخاصة بمخالفات جنود الجيش الإسرائيلي ضدّ فلسطينيين مباشرة إلى النيابة العسكرية، وليس إلى الشرطة العسكرية المُحقّقة.<sup>25</sup> ونتيجة لهذا التغيير، لم تكن المعطيات الخاصّة بعدد الشكاوى المُقدّمة متناغمة في السنوات الأولى التي تلت التغيير، وجرى تسليم معطيات مزدوجة وأحياناً ضبابية بخصوص عدد الشكاوى التي وردت إلى النيابة العسكرية والشرطة العسكرية المُحقّقة.

لا تملك بيش دين ما يكفي من المعلومات كي تشير إلى السبب من وراء الانخفاض الحاد في حجم التحقيقات، إلا أنّ نظرة شاملة على السنوات الأخيرة بين 2016-2018، قياساً بالسنوات التي سبقتها، تشير إلى إمكانية أنّ هذا نتيجة لتغيير السياسة المتبعة: رفع مُتعمّد لسقف فتح التحقيق أو بدلاً من ذلك النقص في الموارد الذي أدّى إلى انخفاض كاد يبلغ 75% من عدد التحقيقات. في عامي 2017-2018 أُغلق نحو 80% من الشكاوى المتعلّقة بإلحاق الأذى بفلسطينيين والتي وردت إلى سلطات تطبيق القانون، ولم تُفتح تحقيقات جنائية إلا في 20% منها، وكانت تهدف لاستيضاح الشكوى وفحص الشبهات الواردة فيها؛ وهذا ما حصل أيضاً عام 2016، إذ أُغلق عندنا 79% من الشكاوى من دون فتح تحقيقات.

جرى في العقد الأخير تقليص عدد الملاكات في الشرطة العسكرية المُحقّقة تقليصاً كبيراً، ما أدّى إلى إجراء تغيير تنظيمي واسع في الوحدة مطلع عام 2017. كان تأسيس الوحدة القطرية للتحقيقات الميدانية (يالم) جزءاً منه. وجاء في تقرير مراقب الدولة الصادر في أيار 2019 الذي فحص عمل ونشاطات الشرطة العسكرية المُحقّقة، أنّ عدد الأفراد الدائمين في الوحدة برُمّتها قد تقلّص بنسبة تراوح 30%، وأنّ هبوطاً كبيراً قد طرأ على حجم ونطاق أقسام معيّنة في داخل الوحدة.<sup>26</sup> ومن الجائر أنّ هذا المسار قد حدث أيضاً في مجال التحقيقات الميدانية، ما قد يشير إلى عدد التحقيقات الجنائية المُتدني التي فُتحت ضدّ جنود بشبهة إلحاقهم الأذى بفلسطينيين في هذه السنوات. لم يرق المراقب بفحص عمل الوحدة القطرية للتحقيقات الميدانية مباشرة في إطار الفحص الذي أجراه، لأننا نتحدّث هنا عن وحدة جديدة ولذلك "في موعد إنهاء الفحص، في حزيران 2018، لم تكن عملية مأسسة الوحدة القطرية للتحقيقات الميدانية قد انتهت من جهة صياغة المبادئ والنظم والتأهيلات والعتور على مخزون من جنود الاحتياط".<sup>27</sup>

## قراءة ثلث ملفات التحقيق - حالات موت فلسطينيين؛ لم يُحقّق إلا في الملفات الخطيرة

تنقسم ملفات التحقيق التي فُتحت عام 2017 إلى ثلاث مجموعات مخالفات أساسية: 6 منها تمحورت في أحداث إطلاق رصاص، وكلّها أدّت إلى مقتل الشخص؛ 16 ملفاً فُتحت بشبهة استخدام العنف من طرف الجنود؛ 25 ملفاً تمحورت في شبهة مخالفات ممتلكات (16 حالة تتعلق بـ "أخذ ممتلكات"، أي النهب أو السرقة، و9 حالات تتعلق بإلحاق الأذى بممتلكات تابعة لسكّان فلسطينيين). زد على ذلك التحقيق في ثلاث حالات غير مشمولة في هذه الفئات، أدّت حالتان منها إلى مقتل فلسطينيين، رغم أنّ الجيش لم يورد التفاصيل المتعلقة بكيفية وقوع الحادثين وبملابساتهما.

25 تهدف هذه السياسة ظاهرياً إلى تقصير الإجراءات وإعلام النيابة العسكرية -وهي كما أسلفنا الجهة التي تأمر بفتح التحقيق في عدد كبير من الحالات- بوقوع أحداث تمس الفلسطينيين مع وصول التبليغ الأوّل بذلك. إلا أنّ هذه السياسة تُبعد الفلسطينيين المتضررين أكثر وأكثر عن إمكانية تقديم شكاوى مباشرة للجهة المُحقّقة، وترسخ تعلقهم بجهات وسيطة، إذ أنّ النيابة العسكرية ليست جهة مُتاحة للفلسطيني العادي. للمزيد عن التغيير في هذه السياسة والمشاكل الناجمة منه يُنظر إلى: بيش دين، تطبيق القانون على مدنيين إسرائيليين في الضفة الغربية - معطيات 2014.

26 فعلى سبيل المثال وجد المراقب أنّ هبوطاً طرأ في عام 2017 بلغ 67% من عدد ملفات التحقيق التي اعتنت بها الوحدة القطرية للتحقيقات الغشّ والخداع (ياخه) التابعة للشرطة العسكرية المُحقّقة نسبة لمُعَدّل تحقيقات الوحدة في الأعوام 2010-2016، ومن ضمن أسباب ذلك توقف التحقيقات المبادر لها والنقص في التأهيلات على خلفية تقييدات في القوى العاملة والموارد. مراقب الدولة، التقرير السنوي 69- (2019)، ص 2307-2310.

27 المصدر السابق، ص 2293.

تمحورت ملفات التحقيق التي فُتحت عام 2018، بغالبيتها العظمى، في حالات إطلاق رصاص وعنّف: 21 حالة تمحورت في حالات إطلاق رصاص، 18 منها أدت إلى مقتل الأشخاص؛ 23 ملفاً تطرّقت إلى الاشتباه بأحداث عنّف من طرف الجنود؛ و10 ملفات تحقيق تمحورت في مخالفات مُمتلكات (7 ملفات نهب، و3 حالات إلحاق الأذى بممتلكات فلسطينيين)؛ وقد صنّف الجيش حالة واحدة تحت فئة "آخر"، ولم تردنا تفاصيل أخرى عنها.

في المجمل، تمحورت 26 حالة من أصل 93 تحقيقاً جنائياً فُتحت في عامي 2017-2018 (قراءة %28) في التحقيق بأحداث أدت إلى مقتل فلسطينيين. يُمكن لهذه الحقيقة أن تدعم الإمكانية التي وردت في هذا المستند، وهي تفيد بأنّ الجيش رفع سقف متطلبات فتح التحقيقات في السنوات الأخيرة بشكل كبير، وهو يحقق الآن -بالأساس- في أحداث يُنظر إليها على أنّها خطيرة جداً، من خلال إغلاق ملفات شكاوى كثيرة تتمحور في أحداث "أقلّ شأنًا"، حتى تلك التي أصيب فيها فلسطينيون من دون مبرر، والذين كانت إصاباتهم أحياناً جسيمة. كإثبات على هذا، يمكننا أن نرى أنّ 24 تحقيقاً (%88.9) من أصل 27 تحقيقاً تتعلّق بأحداث إطلاق رصاص فُتحت عامي 2017-2018، تمحورت في حالات مقتل فلسطينيين. ويأتي هذا رغم تقديم 168 شكوى تتعلّق بإطلاق الجنود للرصاص في هاتين السنتين، 68 منها (نحو %40) في أعقاب مقتل الفلسطيني. ويعني هذا أنّ الجيش يُقلّل من التحقيق في حالات إصابة فلسطينيين جراء إطلاق الرصاص، ومثل هذه الشكاوى تُغلق من دون إجراء تحقيق في المسألة.

ويُتضح أيضاً من تجربة بيش دين في تمثيل المتضرّرين الفلسطينيين أنّ الجيش يكتفي بإجراء استيضاحات مسبقة في أكثر من حالة جسيمة أدت إلى إصابة فلسطينيين، يبدو واضحاً أنّهم لم يكونوا ضالعين في القتال ولم يشكّلوا خطراً على حيوات الجنود، وذلك بغية استيضاح وجود شبهات باستخدام السلاح بشكل غير قانوني أو خلافاً للتعليمات، من خلال الامتناع عن فتح تحقيق جنائي. ويأتي هذا رغم أنّ الغاية من الاستيضاح المسبق هي جمع معلومات تساعد على إجراء التحقيق المحتمل فيما بعد،<sup>28</sup> لا أن يستبدل هذا التحقيق أو أن ينفي الحاجة إليه.

وينصّ موقف بيش دين على وجوب فتح تحقيق في كل حالة يقع فيها ضرر جسديّ جراء رصاص الجنود، الذي يُطلقه الجنود خارج سياق القتال الواضح. وفي رسالة أرسلتها المنظمة إلى النائب العسكري العام يوم 18/8/2016، ادّعت بيش دين من ضمن ما ادّعت، أنّ التمييز المصطنع القائم اليوم بين واجب إجراء التحقيقات في حالات الموت وبين الحالات التي جرى فيها إطلاق النار أو أيّ نشاط عسكريّ آخر أدى إلى "مجرد" إصابة مواطن في ملابس خارج سياق القتال، لا يمكن أن يكون منطقيّاً أبداً. وتدلّنا التجربة والخبرة على أنّ الفارق بين التسبّب بإصابة وبين القتل يكون أحياناً مصادفةً ومتعلّقاً بالظروف والحظّ -في بعض الحالات أدت الإصابة إلى الوفاة لاحقاً- وهو في كلّ حال لا يؤثّر على سؤال قانونية تصرّف الجنود الذين ألحقوا هذا الضرر، وعليه، طلب من النائب العسكري العام أن يصدر أمراً بتغيير سياسة فتح التحقيقات المُتبعة في الجيش، والتي تنصّ على أنّ فتح التحقيق الفوري لا يتمّ إلا في حالات الموت.

في المقابل، تبنّى الجيش في السنوات الأخيرة تأويلاً موسّعاً جداً للمصطلح الضبابيّ "طابع قتاليّ حقيقيّ"، الذي لم يُعرّف بدقّة قط،<sup>29</sup> وتقوم النيابة العسكرية في حالات كثيرة باستغلال هذه الحقيقة من أجل منع فتح تحقيق جنائيّ ضدّ الجنود. ونرى من خلال تجربة بيش دين في تمثيل متضرّرين فلسطينيين أنّ شكاوى كثيرة تتعلّق بأحداث وقعت في إطار تطبيق القانون بشكل واضح لا ريب فيه، مثل أحداث "الشغب" أو "الشغب عند الحواجز" كما يسمّيها الجيش، تُغلق من دون فتح تحقيق، حتى لو أدت إلى إلحاق أضرار جسيمة بسكان أبرياء.

<sup>28</sup> يُنظر إلى التوصية رقم 5 في تقرير لجنة طيركل: التقييم الحقائق: تقرير طيركل ب، ص 378.

<sup>29</sup> بيان النائب العسكري العام الذي عرض سياسات التحقيق أمام محكمة العدل العليا عام 2011 (في أعقاب التماس بتسليم وجمعية حقوق المواطن) لم يشتمل على تعريف واضح لمميزات النشاط ذي "طابع قتاليّ حقيقيّ". ومع ذلك فإنّ البيان شمل مثالين. الوضعية التي "يجري فيها تبادل لإطلاق النار، والتي يُصاب فيها مواطن غير ضالع في القتال" عُرضت على أنّها مثال على حالة موت أثناء نشاط ذي "طابع قتاليّ حقيقيّ"، فيما عُرضت "أحداث موت أثناء أعمال شغب وإخلال للنظام عند الحواجز" على أنّها مثال لحوادث موت خارجة عن هذا السياق. التماس للعليا رقم 9594/03، بيان تحيين من المدعى عليه، 4/4/2011. وقد تُبنت لجنة طيركل تمييزاً مشابهاً بخصوص واجب التحقيق في إلحاق الأذى بشخص في إطار عمليات تطبيق القانون. "لقد اقتنعت اللجنة بأنّ ثمة فارقاً أثناء المواجهة المسلّحة بين استخدام القوة في إطار القتال الحقيقي، وبين استخدام القوة في إطار عمليات تطبيق القانون. وخلافاً لسياق عمليات تطبيق القانون، فإنّ موت أو جرح مواطن أثناء القتال الحقيقي لا يستوجب ضرورة التحقيق بشكل فوري. ... في المقابل، عندما تؤدّي القوة إلى إصابة جسيمة أو موت شخص في إطار عمليات تطبيق القانون، فيمّة واجب بالتحقيق". تقرير طيركل ب، ص 95-96.



### ملف ييش دين 4023/17

في مساء يوم 30/11/2017 كان "أ.ع." يمكث برفقة عائلته في بيتهم الواقع عند مدخل قرية قُصرة. وفي أعقاب حضور مجموعة من المستوطنين إلى القرية وإلقاءهم للحجارة على بيوت القرية، اندلعت مواجهات عنيفة بين سكان المكان وبين المستوطنين، حضرت في إثرها قوات من الجيش والشرطة وحرس الحدود. وإثر سماعه للصراخ وأصوات الرصاص خرج "ع" إلى ساحة بيته، وبعد نحو دقيقة أصيب برصاصة في خاصرته. وقد أُخذ إلى مستشفى في نابلس حيث مكث هناك لمدة أسبوع واحد، وهو يعاني كسرًا في مفصل الخصرة. في يوم 4/12/2017 قَدِمَ والد "ع" شكوى لدى الشرطة في أعقاب إطلاق الرصاص، ونُقل الملف إلى الشرطة العسكرية المُحققة، لكن النيابة العسكرية لم تأمر بفتح مسار استيضاح للحقائق لغرض اتخاذ قرار بشأن فتح تحقيق جنائي إلا بعد قرابة الأشهر الثلاثة، أي في يوم 25/2/2018. في يوم 6/5/2018، وبعد أكثر من خمسة شهور على الحادثة، قرر النائب العسكري العام عدم فتح تحقيق، رغم أنه كان من الجلي أن "ع" لم يكن ضالعا في المواجهات التي اندلعت في قُصرة ولم يشكّل خطرا على حياة الجنود. وجاء في قرار النائب العسكري العام أن الزجاجة الحارقة التي أُلقيت صوب الجنود أُلقيت من بيت مجاور وليس من بيت المتضرر، وجاء أيضا أن المكان كان مظلمًا ولم يكن بالإمكان تبيين وجهة إطلاق الرصاص. ومن خلال الاطلاع على مواد التحقيق التي نُقلت إلى ييش دين استدل طاقم ييش دين القانوني على أن استيضاح الحقائق لم يشمل حتى طرح الأسئلة على الجنود الذين كانوا موجودين ساعة الحادثة، رغم أن هوية السرية العسكرية التي كانت هناك معروفة للنيابة العسكرية. ولكن بعد تقديم ييش دين لاستئناف باسم المشتكي قرّر النائب العسكري العام تغيير قراره وإصدار أمر بفتح تحقيق جنائي في تموز 2019، بعد مرور سنة وثمانية شهور على الحادثة. ومن الواضح أن هذا التأخير المتواصل في فتح التحقيق يمس بالقدرة على إجراء تحقيق فعّال في الحادثة، ومن الجائز أيضًا الافتراض أنه لولا تمثيل ييش دين للمتضرر "ع" لما كانت شكواه ستؤدي إلى فتح تحقيق في نهاية المطاف.

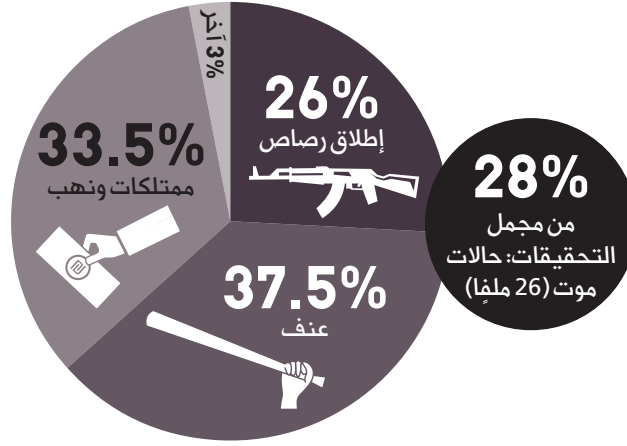
### ملف ييش دين 3760/16

في فجر يوم 21/6/2016 خرج "م.ح." من بيته، وهو من سكان مخيم نور شمس للاجئين، وكان في طريقه إلى إسرائيل للعمل. وفيما كان يقف في الشارع منتظرًا سيارة الأجرة التي ستقله إلى الحاجز، اندلعت في المنطقة مواجهات مع جنود على خلفية اعتقال أحد السكان، ولذلك لم تكن سيارات أجرة في المنطقة. ابتعد "ح" عن المكان واختبأ خلف شجرة، وعندما خرج من مخبئه أصابه أحد الجنود برصاصة في ظهره. وقد نقلته سيارة إسعاف إلى مستشفى في طولكرم، حيث مكث هناك لعشرة أيام. وفي أعقاب الشكوى التي قدّمها ييش دين في تشرين الثاني 2016 باسم "ح" أمر النائب العسكري يوم 10/3/2017، وبعد مضي قرابة تسعة شهور على الحادثة، بإجراء فحص مسبق، وفي يوم 21/6/2018، أي بعد سنتين على الحادثة، تقرّر عدم فتح تحقيق في الحادثة، رغم أنه كان واضحًا ومنذ اللحظة الأولى أن "ح" لم يكن ضالعا في المواجهات، ورغم حقيقة أنه أصيب برصاصة حية في ظهره. ومن خلال معينة مواد التحقيق التي نُقلت إلى ييش دين، استدل الطاقم القانوني على أن الاستيضاح المُسبق لم يشمل حتى طرح أي أسئلة على الجنود الذين كانوا في منطقة الحدث، رغم أن هوية الكتيبة التي نشطت في الموقع كانت معروفة للنيابة العسكرية، وبذلك لم يستند الاستيضاح إلا على شهادة المشتكي ومعينة تقارير النشاطات اليومية والتحدث مع رقيبتي العمليات. ولم يقيم النائب العسكري العام بتغيير قراره وإصدار أمر بفتح تحقيق جنائي في تموز 2019 إلا بعد استئناف قدّمته ييش دين باسم المشتكي، وذلك بعد ثلاث سنوات وثلاثة شهور على وقوع الحادثة. ومن الواضح أن هذا التأخير المتواصل في فتح التحقيق يمس بالقدرة على إجراء تحقيق فعّال في الحادثة، ومن الجائز أيضًا الافتراض أنه لولا تمثيل ييش دين للمتضرر "ح" لما كانت شكواه ستؤدي إلى فتح تحقيق في نهاية المطاف.

### ملف ييش دين 4253/18

في يوم 30/9/2018، وقرابة الساعة 4:00 صباحًا، كانت قوّة من الجنود قد اعتقلت "ن"، وهو من سكان نحالين، وكانت عائدة إلى بيته من أجل إحضار دوائه الذي كان بحاجة إليه. كان "ش" نائمًا في غرفته وقتها وصرخ أحد الجنود عليه طالبًا منه النهوض من فراشه. وقبل أن ينهض أصيب برصاصة في خاصرته لسبب مجهول، ثم أُخذ إلى المستشفى في بيت جالا وهناك مكث للعلاج. وفي التقارير التي نُشرت في وسائل الإعلام الإسرائيلية بعد الحادثة، ادعى الجنود الذين دخلوا البيت أنهم تعرّضوا للاعتداء العنيف من أفراد العائلة، وأن إطلاق الرصاص جرى ردًا على هذا. لم يجر استيضاح هذه الادعاءات قط، وهي في كل الأحوال لا تنفي الحاجة لإجراء تحقيق بغية الكشف عمّا حدث فعلاً. وفي أعقاب الحادثة قدّمت ييش دين شكوى باسم المتضرر إلى النيابة العسكرية. وحتى آب 2019، بعد مرور قرابة السنة على الحادثة، إلا النائب العسكري لم يصدر قراره في المسألة بعد، ولا حتى في مسألة فتح التحقيق الجنائي. هذا التأخير المتواصل في فتح التحقيق يمس بالقدرة على إجراء تحقيق فعّال في الحادثة، ومن الجائز الافتراض أنه حتى لو تقرّر فتح تحقيق في نهاية المطاف، فإن التحقيق الذي سيبدأ بعد هذه الفترة الطويلة لن يكون فعّالًا.

## 93 تحقيقاً لدى الشرطة العسكرية المُحقّقة خلال 2017-2018، وفق تقسيمها إلى أنواع المخالفات



## 4 | التحقيق في حالات إطلاق الرصاص وقتل فلسطينيين خلال 2018-2017

### عدم تطبيق سياسة التحقيقات - لا يُحقّق في كل حالات الموت

رغم سياسة الجيش الرسمية بما يخض التحقيق في حالات موت الفلسطينيين، يتّضح من المعطيات أنّ الجيش لا يحقّق في غالبية الأحداث التي يُقتل فيها سكان فلسطينيون جراء عملية عسكرية. ووفقاً للمعطيات التي نشرها مركز بتسيلم، قُتل عام 2017 في الأراضي المحتلة 60 فلسطينياً، قرابة ثلثيها في الضفة الغربية وغالبيةهم الكبيرة -وفقاً لبتسيلم- غير ضالعين في القتال.<sup>30</sup> ورغم أنّ سياسة التحقيقات لدى الجيش تنصّ على فتح تحقيق فوري في كل حادثة تؤدّي إلى مقتل مواطن فلسطيني في الضفة الغربية جراء عملية عسكرية، باستثناء الحالات "ذات الطابع القتالي الحقيقي"، يبدو أنّ قرار فتح التحقيق في حالات الموت أيضاً ليست فورياً أو أوتوماتيكياً أبداً على أرض الواقع. وتشير المعطيات التي أمّدتنا بها الجيش إلى أنّ 9 تبليغات فقط خلال 2017 والتي تتعلّق بأحداث أدّت إلى مقتل فلسطيني، انتهت بفتح تحقيق جنائي (5 بشكل فوري و4 في مرحلة لاحقة إثر إجراء استيضاح للحقائق، وتحقيقان اثنان لم يُفتحا إلا في عام 2018).<sup>31</sup>

كانت سنة 2018 سنة أكثر فتكاً في الأراضي المحتلة، وخصوصاً على خلفية المظاهرات الجماهيرية التي جرت أسبوعياً بجوار السياج الأمني بين غزة وإسرائيل بدءاً بيوم 30 آذار والتي أفضت إلى قتل الجنود الإسرائيليين لمئات المتظاهرين الفلسطينيين.<sup>32</sup> ووفقاً لمركز بتسيلم، بلغ إجمالي القتلى في الأراضي المحتلة عام 2018 (289) فلسطينياً برصاص جنود إسرائيليين (من بينهم نحو 200 قتيل في مظاهرات بمحاذاة السياج في قطاع غزة)، يُعرف مركز بتسيلم أنّ نحو نصفهم لم يكونوا ضالعين في القتال. ويتّضح من معطيات الجيش أنّ 13 حالة من مجمل التبليغات والتقارير بخصوص حالات الموت في الأراضي المحتلة أثناء 2018، أفضت إلى فتح تحقيق (11 منها بشكل فوري واثنان في أعقاب استيضاح للحقائق). إلى جانب ذلك فتح الجيش تحقيقاً جنائياً

30 للمعطيات والأسماء والتفاصيل بخصوص القتلى الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، يُنظر إلى **فلسطينيون قتلوا بأيدي قوات الامن الاسرائيلية داخل الاراضي المحتلة، بعد العملية العسكرية الاسرائيلية "الرصاص المصبوب"** في موقع بتسيلم، الزيارة الأخيرة للموقع: 15/10/2019.

31 في كانون الأول 2017 ساعدت بيش دين والد سماح عبد المؤمن عبد الله التي كانت وقتها في الثامنة عشرة، عندما قُتل رمياً بالرصاص على يد جنود في أثناء سفرها مع أبناء عائلتها في السيارة، على التماس المحكمة العليا مطالبا بفتح تحقيق جنائي في الحادثة، بعد أن رفض النائب العسكري إصدار أمر بفتح تحقيق في الحادثة (التماس للعليا رقم 10167/17 عبد المؤمن عبد الله ضد المستشار القضائي للحكومة)، ردّاً على الانتماست أعلنت المدعية العسكرية العامة في شباط 2018 أنّه تقرّر فتح تحقيق لدى الشرطة العسكرية المُحقّقة، وفي أعقاب ذلك طلبت الدولة شطب الانتماست من دون إجراء مداولة مبدئية في مسألة فتح التحقيقات في حالات الموت، بعد مداولة في المحكمة العليا جرت في كانون الثاني 2019 جرى شطب الانتماست، لقراءة الانتماست وتفاصيل إضافية عن الحادثة، يُنظر إلى **موقع بيش دين**. للتوسع والاستزادة حول عدم تطبيق سياسة التحقيقات في الجيش، يُنظر إلى **ورقة معطيات بيش دين: تطبيق القانون على الجنود الإسرائيليين الذين يشتبه بقيامهم بإيذاء سكان فلسطينيين**.

32 بدءاً بيوم 30 آذار 2018 تجري كل يوم جمعة جوار السياج الحدودي مظاهرات جماهيرية حظيت بتسمية "مظاهرات العودة". ردّاً على هذه المظاهرات أتبع الجيش الإسرائيلي سياسة إطلاق نار تُبجج للجنود إطلاق الرصاص الحى على متظاهرين يجري وسمهم بأنهم "محرضون مركزيون" أو "مشاغبون مركزيون"، حتى لو لم يُشكّلوا خطراً حقيقياً وفورياً على الحياة. وقد وثّقت منظمة PCHR الفلسطينية لحقوق الإنسان في غزة 210 حالات قتل بين أوساط المتظاهرين الفلسطينيين وأكثر من 13 ألف جريح، في الفترة الممتدة بين 30 آذار 2018 وحتى أيلول 2019، من بينهم 46 طفلاً وامرأتان و9 من ذوي الإعاقات وأربعة مسعفين وصحفيّان. يُنظر إلى **تقرير** في موقع PCHR، الزيارة الأخيرة للموقع: 15/10/2019. وقام مركز الميزان لحقوق الإنسان في قطاع غزة هو الآخر بتوثيق عدد مشابه من القتلى، وقد سجّل مقتل 324 فلسطينياً في الفترة الممتدة بين 30 آذار 2018 وحتى أيلول 2019، من بينهم 211 متظاهراً قتلوا برصاص الجنود في المظاهرات المحادية للسياج الحدودي، من بينهم 46 طفلاً وامرأتان و9 من ذوي الإعاقات وأربعة مسعفين وصحفيّان. يُنظر إلى **تقرير** في موقع الميزان، الزيارة الأخيرة للموقع: 15/10/2019.

لـ 13 حالة موت أخرى لفلسطينيين كانوا على صلة بالمظاهرات عند حدود غزة،<sup>33</sup> بعضها أحداث وقعت عام 2019، بحيث يصل مجموع التحقيقات لأحداث من عام 2018، وحتى تموز 2019، إلى 26 تحقيقاً جنائياً لأحداث قُتل فيها فلسطينيون لم يشاركوها في القتال.

## استخدام جارف للاستقصاء الميداني في اتخاذ قرار بشأن التحقيق في أحداث إطلاق رصاص وقتل فلسطينيين

حتى عام 2013، موعداً نشر التقرير الثاني للجنة طيركل، كانت السياسة المُتبعة في الجيش بما يخص اتخاذ قرار فتح تحقيق جنائي في أعقاب تقديم شكوى، تتمثل في التالي: في كل حادثة لم تأمر فيها النيابة العسكرية بفتح تحقيق فوري، يجب على الجهات الضالعة في الإجراء أن تنتظر نتائج الاستقصاء الميداني للحادثة، وبعد تلقّيه يجري التساعد به من أجل البت فيما إذا كانت الحالة تثير شبهات جنائية وما إذا كان يجب فتح تحقيق جنائي.<sup>34</sup>

على خلفيّة الاعتراف بأن الاستقصاء الميداني هو أداة عسكرية هدفها استخلاص العبر الميدانية وتحسين أداء الوحدات العسكرية، وليس أداة ملائمة لاستيضاح الشبهات الجنائية - من ضمن أسباب ذلك أنه يُجرى على يد جهات غير حيادية للمشتبهين وغير مختصة في التحقيقات - وعلى خلفيّة النقد الموجّه أيضاً بأن استخدام الاستقصاء الميداني يمكن أن يعرقل إصدار قرار فتح التحقيق وحتى يمكن أن يؤدي إلى تنسيق الشهادات،<sup>35</sup> أوصت لجنة طيركل بتغيير المسار المُتبَع وتأسيس منظومة مستقلة لإجراء التقييم الحقائق. وأضافت اللجنة أنّ هذه التوصية لا تمنع النيابة العسكرية من معاينة الاستقصاء الميداني، شريطة ألا تؤدي مثل هذه المعاينة إلى تجاوز الإطار الزمني الموصى به لاتخاذ قرار بشأن استمرار معالجة الملف. وقد أوصى كاتبو تقرير تشخوفر أيضاً بتشكيل منظومة تتولى مسؤولية إجراء تقييم حقائق، بمعزل عن الاستقصاء الميداني.<sup>36</sup>

رغم ذلك، يتضح من معطيات الجيش أنّ النيابة العسكرية تواصل استخدام الاستقصاء الميداني كأداة مركزية بخصوص البت بقرار فتح التحقيق الجنائي أم لا، وخصوصاً عند الحديث عن أحداث إطلاق رصاص وقتل فلسطينيين. في عام 2017 طلبت النيابة العسكرية معاينة الاستقصاء الميداني في 84 حالة (83 حالة إطلاق رصاص، منها 26 حالة موت، وحالة واحدة أخرى) من بين 170 شكوى جرى بشأنها استقصاء حقائق مُسبق من أجل البت في مسألة فتح التحقيق الجنائي. في عام 2018 طُلب الاستقصاء الميداني في 55 حالة (كلها إطلاق رصاص، من بينها 22 حالة موت)، من بين 135 شكوى جرى فيها استقصاء حقائق مُسبق من أجل البت في مسألة فتح التحقيق الجنائي أم لا.

في المُجمل، أمرت النيابة العسكرية بإجراء استقصاء ميداني في 305 ملفات، وجرى طلب الاستقصاء الميداني في 139 حالة (45.5%) من الوحدة الضالعة في الحادثة. عند الحديث عن حالات إطلاق رصاص يكون التوجه للحصول على الاستقصاء الميداني شبه أوتوماتيكي: في عامي 2017-2018 طلبت النيابة العسكرية الحصول على الاستقصاء الميداني في 138 ملفاً (نحو 94%) من 147 ملف إطلاق رصاص جرى فيها استيضاح حقائق مُسبق قبل اتخاذ قرار بشأن فتح تحقيق جنائي أم لا.<sup>37</sup>

لا يمكننا استناداً إلى المعلومات التي تلقّتها بيش دين أن نحسم فيما إذا كان مسار الاستيضاح قد شمل وسائل أخرى باستثناء الاستقصاء الميداني، أو أنّ الاستقصاء يشكل وسيلة أساسية وربما حصرية في البت بقرار فتح تحقيق، وذلك بما يناقض توصيات لجنة طيركل. مع ذلك، تشير تجربة بيش دين في العمل بموازاة جهاز تطبيق القانون العسكري إلى وجود حالات يتلخّص فيها الاستيضاح الحقائق فعلاً بالحصول على الاستقصاء الميداني من الوحدة الضالعة في الحادثة - لا غير.

توجّهت بيش دين كمُمثلة لمتضررين فلسطينيين إلى النيابة العسكرية أكثر من مرّة، من أجل معاينة موادّ الاستيضاح الحقائق في إطار الاستئناف على قرار بعدم فتح تحقيق جنائي، وعند تلقّي ردّ النيابة اتّضح أنّ الاستيضاح الحقائق لم يشمل إلا الاستقصاء الحقائق السري، ولذلك لم يكن بالإمكان توفير أيّ مادة، زد على ذلك الردّ المبدئي الذي وفرته النيابة العسكرية على تحقّط قدمته بيش دين على قرار عدم فتح التحقيق في أعقاب إصابة رأس لحقت بأحد سكّان قرية قدوم جراء رصاص أطلقه جنود في نيسان 2018، وجاء فيه أنّ "معاينة الاستقصاء الميداني أمر مقبول وشرعي في الحالات التي يتطلب فيها إجراء استيضاح حقائق أبعد من الوارد في الشكوى". ويتّضح أيضاً من ردّ النيابة العسكرية أنّها ترى أهمية في تطبيق توصية لجنة طيركل المتعلقة بتأسيس منظومة خصوصية للتقييم الحقائق، فقط في الحالات المتعلقة بشكاوى تخض ارتكاب جرائم حرب، ولذلك ترى أنّها مخلّولة بالاستناد إلى

33 تلقت بيش دين هذه المعلومات من الجيش كردّ على طلب قدمته وفقاً لقانون حرية المعلومات بهذه المسألة، في رسالة من يوم 4/8/2019، البندان 5-6.  
34 تقرير طيركل ب، ص 335-339. باستثناء الاستقصاء الميداني، ثمة إجراء آخر في الجيش هو "استقصاء مختصين" تجري الاستعانة به لفحص أحداث خاصة أو مركبة.  
35 تقرير طيركل ب، ص 380-384. للتوسع بخصوص إشكالية استخدام الاستقصاء الميداني كأساس مركزي لتقييم الحقائق الذي يهدف للبت في مسألة فتح تحقيق جنائي في أعقاب شكوى أو تبليغ، يُنظر أيضاً إلى: بيش دين، تحقيق في الظاهر، ص 33-42.  
36 طاقم لفحص وتطبيق التقرير الثاني من اللجنة العامة لفحص الحادثة البحرية يوم 31/5/2010 في مسألة الفحص والتحقيق في شكاوى وادعاءات بخصوص انتهاكات لقوانين الحرب وفقاً للقانون الدولي، تقرير (آب 2015) «فيما يلي تقرير تشخوفر»، ص 15-16.  
37 التوزيع وفقاً للسنوات: 83 من أصل 90 ملف إطلاق رصاص فُحصت في 2017، و55 ملفاً من أصل 57 ملف إطلاق رصاص فُحصت عام 2018. استناداً إلى ردّ الجيش على طلب قدمته بيش دين وفقاً للقانون حرية المعلومات بخصوص معطيات تطبيق القانون في الجيش لعام 2017، 3/4/2019، البند 12-14؛ ردّ الجيش على طلب قدمته بيش دين وفقاً لقانون حرية المعلومات بخصوص معطيات تطبيق القانون في الجيش لعام 2018، 20/6/2019، البند 12-14.

الاستقصاء الميداني لا غير، "حيث يجري الحديث عن شكوى بارتكاب مخالفة ليست جريمة حرب"<sup>38</sup>. يشير رد النيابة العسكرية هذا العجب، إذ أن كل مخالفة جسيمة يرتكبها أفراد قوات الأمن الإسرائيلية تجاه السكان المَحْمِيَّين في الأراضي المحتلة هي في ظاهرها جريمة حرب. وبتعزيز هذا العجب في ظل حقيقة أن القانون الإسرائيلي يفتقر اليوم لتعريف لجرائم الحرب، وهذا بحد ذاته يشكل أيضاً خرقاً لإحدى التوصيات المركزية المشمولة في تقرير لجنة طيركل بما يخص تضمين تشريع يتعلّق بجرائم الحرب في داخل القوانين الإسرائيلية<sup>39</sup>.

ويتّضح أيضاً من تجربة بيش دين أن النيابة العسكرية بدأت في السنوات الأخيرة بتسمية الاستقصاء الميداني نفسه بـ "استيضاح حقائق"، الأمر الذي يمكن أن يُعزّز من إمكانية أنه ما يزال الأداة الوحيدة التي تلجأ النيابة إليها عند اتخاذ قرار بخصوص شكوى قُدّمت ضدّ جنود مشتبهين بإلحاق الأذى بفلسطينيين، وقد ترمز أيضاً إلى محاولة تجاوز إحدى التوصيات الهامة جداً في تقرير لجنة طيركل في مسألة التحقيقات.

## 5 | لوائح اتهام في 2017-2018: نسبة ضئيلة جداً من الشكاوى تنتهي بالمقاضاة

### ثلاثة ملفات تحقيق فقط أفضت إلى لوائح اتهام

بطبيعة الحال، تنعكس قلة التحقيقات أيضاً في قلة عدد لوائح الاتهام ضدّ جنود بشبهة ارتكاب مخالفات ضدّ فلسطينيين وممتلكاتهم. ورغم أنه بالإمكان توقع أن رفع سقف المطلوب لفتح تحقيق وتركّز الجيش بالتحقيق في الملفات الخطيرة فقط -التي فُتح بعضها بشكل فوريّ- ولذلك كان بالإمكان رفع مستوى التحقيق وجودة الأدلة- إلا أنه لم يسجّل في هذه السنوات أي تحسّن في قدرة الجهاز العسكري على استنفاد التحقيقات ومقاضاة الجنود.

وخلافاً لجهاز تطبيق القانون المدني في إسرائيل، فإنّ الجهاز العسكري لا يوفّر التسويغات من وراء إغلاق ملفات التحقيق. وبدلاً من ذلك فإنه يكتفي بتسويغات عامة أو حتى ببيان مقتضب غير شافٍ، بأنه "تقرر في ملف معين عدم اتخاذ تدابير قضائية". وعليه، من الصعب تحديد عدد ملفات التحقيق التي أغلقت بسبب غياب الذنب وتلك التي أغلقت بعد فشل محققي الشرطة العسكرية المُحقّقة في سعيهم للعثور على المشتبهين أو لجمع الأدلة الكافية لمقاضاة المشتبهين. مع ذلك فإنّ الإخفاقات الجوهرية التي وُصفت في هذه الورقة، وعلى رأسها تواصل مدّة التحقيقات والمعوقات الكثيرة الناتجة عن المراحل المختلفة في عمل الجهاز، إلى جانب تجربة بيش دين كُمثلة للمتضرّرين، كلّها تشير إلى أنّ التحقيقات التي تجريها الشرطة العسكرية المُحقّقة إثر تقديم الشكاوى للاشتباه بإلحاق الأذى بفلسطينيين، تتميز بالفشل وهي تُدار أحياناً بإهمال يؤدي إلى إغلاق الملفات<sup>40</sup>.

ثلاثة ملفات فقط (3.2%) من مجمل ملفات التحقيق التي فُتحت عامي 2017-2018 وصلت إلى مرحلة تقديم لوائح اتهام ضدّ متهمين بارتكاب مخالفات ضدّ فلسطينيين وممتلكاتهم؛ تحقيقان فُتحا عام 2017، والاثنتان بصدد اشتباه بمخالفات عنف وتنكيل بمعقلين، أفضيا إلى تقديم لوائح اتهام ضدّ 4 جنود<sup>41</sup>؛ تحقيق واحد من عام 2018، وهو الآخر بشبهة مخالفات عنف والتنكيل بمعقل، أفضى إلى تقديم لائحة اتهام ضدّ جندي واحد<sup>42</sup> وشابه هذه النسبة نسبة تقديم لوائح الاتهام في السنوات الأخيرة: بين الأعوام 2013-2018 فُتحت لدى الشرطة العسكرية المُحقّقة 785 ملفاً تحقيق بشبهة مخالفات ارتكبتها جنود ضدّ فلسطينيين وممتلكاتهم، 31 منها (3.9%) انتهت بتقديم لوائح اتهام. ودلّت منشورات سابقة لبيش دين ولمنظمات أخرى على مَرّ السنين على النهج المتواصل القائم على عدم المقاضاة ومنح الحصانة العملية للجنود المخالفين الذين يلحقون الأذى بفلسطينيين، ونتيجة لذلك أعلن مركز بتسيلم في أيار 2016 عن توقّعه عن توجيه شكاوى الفلسطينيين لعناية الجهاز العسكري لتطبيق القانون<sup>43</sup>.

ورغم أنه لا يصحّ وضع سقف أدنى لعدد لوائح الاتهام من مجمل التحقيقات، إلا أنّ نسبة لوائح الاتهام المتدنية في ملفات التحقيق التي تتطرّق إلى مخالفات جنود ضدّ فلسطينيين تبرز بشكل خاص في ظلّ السياسة التي وصفناها آنفاً، والتي تقوم النيابة العسكرية بحسبها سلفاً بغريبة الحالات التي تفرّز فيها فتح تحقيق جنائيّ ولذلك، فإنّ الكثير من الشكاوى لا تفضي في نهاية الأمر إلى فتح تحقيق. وكما أسلفنا، من بين مجمل الشكاوى التي وصلت إلى النيابة العسكرية بين 2017-2018، أتخذ قرار إغلاق للملف في 330 حالة (نحو 80% من الشكاوى التي انتهت معالجتها) من دون فتح تحقيق. وزدّ على ذلك أنه من السهل على الجيش في حالات كثيرة العثور على الجنود الذين كانوا حاضرين أثناء الحادثة التي وقعت في زمان ومكان معروفين (نسبة للشرطة التي تبحث

38 من رسالة رئيس مجال الشؤون الميدانية في النيابة العسكرية، الرائد أيرز رجوان، بتاريخ 12/6/2019، إلى الطاقم القانوني لمنظمة بيش دين، رداً على استئناف قدّمته المنظمة ضدّ عدم فتح تحقيق جنائيّ في ملف بيش دين 4133/18.

39 للاستزادة حول غياب تحقيق بخصوص جرائم الحرب في القانون الإسرائيلي مقارنةً بالنماذج الدولية، ينظر إلى: بيش دين، **ثغرة- جرائم الحرب في القانون الإسرائيلي والأحكام القضائية في المحاكم العسكرية** (تموز 2013). التوصية رقم 1 في تقرير لجنة طيركل تتعلّق بتشريعات جرائم الحرب وهي تدعو لاستكمال النواقص في التشريع الإسرائيلي، ينظر إلى **تقرير طيركل ب**، ص 362-366.

40 تقرير بيش دين الصادر في 2011 تطرّق بتوسّع إلى الإخفاقات الممنهجة التي تؤدي إلى فشل تحقيقات الشرطة العسكرية المُحقّقة بخصوص المخالفات التي ارتكبتها ظاهرياً جنود ضدّ فلسطينيين أو ممتلكاتهم، استند التقرير إلى متابعة لسِت سنوات لـ 192 شكوى وتحليل 67 ملف تحقيق، وهو يورد أمثلة على الإخفاقات من داخل ملفات التحقيق. ينظر، بيش دين، **تحقيق في الظاهر**.

41 ملفات المحكمة العسكرية جنوب (مركزية) 147/17، 146/17، 148/17 التي قُدّمت في أعقاب أحداث ضرب معتقل فلسطيني مكبل؛ ملف المحكمة العسكرية التابعة للقيادة العامة (مركزية) 107/19 الذي قُدّم في أيار 2019 في أعقاب حادثة ضرب قاصر عمره 16 عامًا في شارع الشهداء في الخليل في تشرين الثاني 2017.

42 ملف المحكمة العسكرية الجبهة الداخلية (مركزية) 34/18 الذي قُدّم في أعقاب حادثة ضرب فلسطيني معتقل ومكبل ومعصوب العينين.

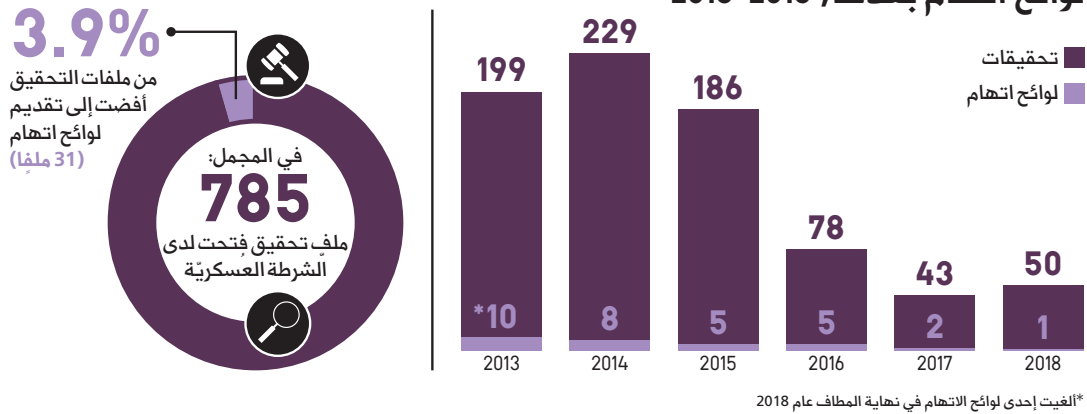
43 أعلنت بتسيلم عن ذلك بالتزامن مع نشر تقرير شامل، أجمل فيه التجربة التي تراكمت في المركز طوال 25 سنة عمل مقابل جهاز تطبيق القانون العسكري. **التقرير الكامل** منشور في موقع بتسيلم.



عن المشتبهين). بحيث كان من المتوقع من جهاز تطبيق قانون فعال يضع نصب عينيه مكافحة ارتكاب الجرح والمخالفات وحماية السكان الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، أن يتقن استنفاد التحقيقات القليلة التي يجريها، وأن يُقدّم المشتبهين للمحاكمة بنسب أعلى.

نرى أنّ هذه النسبة المتدنية من المقاضاة مع النهج الحالي بإجراء عدد قليل من التحقيقات، يُمثّلان مدى صغر وضآلة الاحتمال المائل أمام فلسطيني متضرّر نجح في تجاوز كلّ الصعوبات والمعوّقات المضروبة أمامه وتقديم الشكوى، بأنّ يجري تقديم الجندي الذي ارتكب المخالفة للمحاكمة: فحتى تموز 2019، نرى أنّ 0.7% فقط من الشكاوى التي وصلت إلى النيابة العسكرية عامي 2017-2018 والتي انتهت معالجتها (بفتح تحقيق أو بإغلاق ملف الشكوى)، أدت إلى تقديم لوائح اتهام (3 من أصل 414 ملفاً).

## تحقيقات الشرطة العسكريّة المحقّقة بخصوص أذية الفلسطينيين وتقديم لوائح اتهام بعدها، 2013-2018



## لوائح اتهام قُدمت عامي 2017-2018: حالات عنف ورشوة من سنوات سابقة

في عامي 2017-2018 قُدمت لدى المحاكم العسكريّة 10 لوائح اتهام ضدّ 11 متّهماً بشبهة إلحاق الأذى بفلسطينيين أو بممتلكاتهم: في عام 2017 قُدمت ست لوائح اتهام في أعقاب ثلاثة تحقيقات فتحت عام 2016 وثلاث لوائح اتهام أخرى في أعقاب تحقيق جرى عام 2017؛ في تشرين الثاني 2018 قُدمت لائحة اتهام في أعقاب تحقيق فُتح قبل ذلك بعدة شهور.

في كانون الثاني 2017 قُدمت في المحكمة المركزيّة لائحة اتهام ضدّ رقيب أول "ج.ب"، وهو جنديّ مُسرح من الجبهة الداخليّة اتّهم بقيامه أثناء خدمته العسكريّة بصنع معتقل فلسطينيّ مُكبّل ومعصوب العينين كان معتقلاً في القاعدة التي مكث فيها<sup>44</sup> وأتّهم الجنديّ بدائيةً بالتنكيل وبالتصرّف غير اللائق، لكن في نهاية المطاف قُدمت ضده لائحة اتهام مُعدّلة، وفي آذار 2017 أدين بتهمة الاعتداء وبالتصرّف غير اللائق وحُكم بخمسين يوم حبس تُنفذ بالأعمال العسكريّة وثلاث سنوات مع وقف التنفيذ، وتخفيض رتبته ودفع تعويض بقيمة 500 ش.ج. للمتضرّر.

في الشهر ذاته قُدمت لائحة اتهام ضدّ جنديين من الشرطة العسكريّة اللذين كانا يخدمان في المعابر القائمة بين الضفة الغربيّة وإسرائيل بتهمة تجاوز الصلاحيات، بعد أن اتّهما بأنّهما كانا يحصلان من الفلسطينيين الذين كانوا يرغبون بالتنقل عبر الحواجز على الغذاء والمشروبات والسجائر.<sup>45</sup> أدين الجنديان في إطار صفقتي ادعاء وحُكم عليهما بثلاثين يوم حبس تنقص أيام اعتقالهما، وبالحبس مع وقف التنفيذ وبتخفيض درجتيهما العسكريّتين إلى جنديّ عاديّ.

في شباط 2017 قُدمت ثلاث لوائح اتهام ضدّ أربعة آخرين من جنود الشرطة العسكريّة. وقد اتّهما بأخذ رشوة وبمخالفات أخرى، من بينها تجاوز للصلاحيات ومساعدة على الدخول إلى إسرائيل خلافاً للقانون، بعد أن كانوا جزءاً من مجموعة منظمة مكّنت فلسطينيين من عبور الحواجز من دون تصاريح في مقابل الرشوة المالية والمخدرات.<sup>46</sup> بعد تقديم لوائح الاتهام وقّع أحد الجنود على صفقة "شاهد ملك"، وأدين وحُكم بعقوبة 350 يوم حبس فعلياً. واعترف جنديان آخران بما ارتكبا وأدينا في إطار صفقة ادعاء وحُكم عليهما بالسجن الفعليّ 28 شهراً تبدأ منذ لحظة اعتقالهما، و12 شهر حبس مع وقف التنفيذ وغرامة

44 ملف المحكمة العسكريّة الجبهة الداخليّة (مركزيّة) 7/17.

45 ملفاً المحكمة العسكريّة التابعة للقيادة العامة (مركزيّة) 53/17 و54/17.

46 ملفات المحكمة العسكريّة التابعة للقيادة العامة (مركزيّة) 17/174 و175/17 و176/17.

مالية بقيمة 22 ألف ش.ج. و30 ألف ش.ج. لكل واحد. أما الجندي الرابع الذي كان قائد الحاجز فأدين هو الآخر في إطار صفقة ادعاء وحُكم عليه بـ 18 شهر حبس فعلياً تبدأ من يوم اعتقاله، و90 يوم حبس مع وقف التنفيذ وغرامة مالية بقيمة 40 ألف ش.ج.

في آذار 2017 قُدمت ثلاث لوائح اتهام ضد ثلاثة جنود من الجيش الإسرائيلي، اتُهموا بضربهم لمعتقل فلسطيني مكبل ومعصوب العينين كانوا يسافرون معه في مركبة عسكرية، فيما كانوا يصرخون ويشتمون ويغنون.<sup>47</sup> في البداية اتُهم الجنود بالتنكيل بطروف جسيمة وبالتصرف غير اللائق، لكن لائحة الاتهام التي قُدمت ضدّهم في النهاية كانت معدلة، واعترفوا وأدينوا في ضمن صفقة ادعاء ببند أقلّ شأنًا وهو تجاوز الصلاحيات. وحُكم الثلاثة بـ 42 يوم حبس فعلياً تنقص 12 يوم اعتقال، وبـ 30 يوم حبس مع وقف التنفيذ وتخفيض الرتبة إلى عريف.

في تشرين الثاني 2018 قُدمت لائحة اتهام ضد جندي من الجبهة الداخلية، اتُهم بضربه لمعتقل فلسطيني مكبل ومعصوب العينين كان محتجزاً في قاعدة عسكرية يمكث فيها الجندي<sup>48</sup> واتُهم الجندي بالتنكيل في ظروف جسيمة وبالتصرف غير اللائق. ولا تعرف بيش دين ما إذا كان هذا الإجراء قد انتهى وبأيّ مُحصلة.

زد على هذا لأحتي اتهام نادرتين جدًا أليغيتا. وكانتا قد قُدمتا إلى محكمة الصلح في الرملة عام 2015 ضدّ جنديين مُسرّحين، قاما عام 2013 بإطلاق الرصاص على سمير عوض (16 عامًا) في ظهره وأردياه قتيلاً بجوار جدار الفصل بمحاذاة قرية بدرس. وقد قُدمت لائحة الاتهام في الملف بعد مضي أكثر من عامين على الواقعة، ولم يحدث ذلك إلا بعد أن التمس والد الفتى المحكمة العليا، بمعينة مركز بتسيلم، مطالبًا المحكمة بإجبار النيابة العسكرية على اتخاذ قرار في ملف التحقيق: إغلاق الملف أو محاكمة الجنديين المشتبهين.<sup>49</sup> وفي أثناء انعقاد المداولة كان الجنديان المشتبهان قد أنهيا خدمتهما العسكرية وخرجا من نفوذ القضاء العسكري، ولذلك نُقل الملف إلى عناية نيابة الدولة. وقامت الأخيرة في نهاية المطاف بتقديم لائحة اتهام ضدّ الاثنين في 30 كانون الأول 2015، أي بعد مضي نحو ثلاث سنوات على مقتل عوض. ونسبت فيها للمتهمين بنذا غير ذي شأن يتعلّق بالتصرف المتسرع والإهمال. وادّعى المتّهمان في المحكمة وجود تطبيق انتقائي للقانون ضدّهما من طرف الجيش، وعرضا معطيات حصلها عليها من الجيش بما يخصّ النسبة المتدنية للوائح الاتهام التي قُدمت ضدّ جنود أشتبهوا بقتل فلسطينيين في السنوات السبع الأخيرة.<sup>50</sup> في حزيران 2018 أعلنت النيابة أنّها تتراجع عن لأحتي الاتهام بسبب حدوث "تآكل كبير في أدلة الادعاء" وتقديرها بأنّ إثبات التهمة في الملف بات ضئيلاً.

## 6 | فترة معالجة الملفات في 2017-2018 معطيات النيابة تشير إلى تحسن ملحوظ

كانت إحدى المسائل المركزية التي تطرقت إليها لجنة طيركل هي فترة معالجة الملفات التي تمحورت في اشتباهاً لانتهاك أحكام القانون الدولي. ومن ضمن سائر الأمور يأتي هذا لأنّ كلّ شكوى لا تنتهي بالضرورة بفتح تحقيق فوري، بل يجري هذا أحياناً بعد إجراء متواصل من الفحص المُسبق، وعلى خلفيّة النقد اللاذع والمتواصل من طرف منظمات حقوق الإنسان ضدّ البُطء والمماطلة الكبيرين اللذين يميزان الجهاز العسكري لتطبيق القانون.<sup>51</sup> وقد ناقش تقرير اللجنة مبدأ السرعة بتوسع وتعاملت معه على أنه أحد الركائز الهامة لإجراء تحقيق فعّال ولخلق الثقة بالجهاز القضائي. من خلال الإشارة إلى عمل جهات دولية تنشط في مجال حقوق الإنسان، والتي صاغت خطوطاً عريضة بما يخصّ الإطار الزمني المعقول لفتح التحقيق.<sup>52</sup>

بعد مداولات جرت بين اللجنة وبين النيابة العسكرية، أوصت لجنة طيركل بتحديد فترات زمنية قصوى لاستكمال كلّ مرحلة من مراحل عمل النيابة العسكرية: من استيضاح الشكوى واتخاذ قرار يخصّ فتح التحقيق أم لا، ومروراً بالفترة الزمنية القصوى لاستكمال التحقيق لدى الشرطة العسكرية المُحقّقة، وانتهاءً بتلخيص الملف واتخاذ قرار بشأن محاكمة المشتبهين أو إصدار أمر بإغلاق الملف.<sup>53</sup>

أما بما يخصّ اتخاذ القرار بفتح تحقيق في أعقاب التبليغ أو تقديم شكوى، فقد أوصت اللجنة بتحديد إطار زمني "من أسابيع معدودة". وقد قامت لجنة تشخوفر التي عملت على تطبيق توصيات التقرير، بتحديد فترة لا تزيد عن 14 أسبوعاً من موعد تلقي الشكوى، وأضافت أنّه بالإمكان في الحالات الاستثنائية تمديد هذه الفترة بـ 14 أسبوعاً إضافية كأقصى حدّ.<sup>54</sup> أما بخصوص الفترة الزمنية القصوى لإدارة التحقيق لدى الشرطة العسكرية المُحقّقة في هذه الملفات، فقد أوصت لجنة تشخوفر بتحديدتها بتسعة شهور، وبالإمكان تمديدتها حتى سنة كاملة في ظلّ ملبسات وظروف خاصة. وبخصوص مرحلة اتخاذ النائب

47 ملفات المحكمة العسكرية جنوب (مركزية) 146/17، 148/17 و 148/17.

48 ملف المحكمة العسكرية الجبهة الداخلية (مركزية) 34/18.

49 ت.ف. 68282-12، لائحة اتهام قُدمت في 29 كانون الأول 2015. لتفاصيل إضافية عن الحادثة والالتماس المقدم للمحكمة العليا يُنظر إلى موقع بتسيلم، الزيارة الأخيرة للموقع: 15/10/2019.

50 وفقاً للمعطيات التي عرضها مُحامو المتهمين، "في السنوات السبع الأخيرة فتحت 110 تحقيقات ضدّ جنود جُراء مقتل فلسطينيين، قُدمت منها أربع لوائح اتهام فقط". بيرجر يوتام، "جنديان يمثان للمحاكمة على قتل فلسطيني يدعيان وجود تطبيق قانون انتقائي ضدّهما"، هارتس، 13/3/2018.

51 يُنظر مثلاً إلى: بيش دين، تحقيق في الظاهر. بتسيلم، ورقة توت الاحتلال.

52 تقرير طيركل ب، ص 132-134.

53 تقرير طيركل ب، التوصية رقم 6، قرار فتح تحقيق، ص 384-385؛ التوصية رقم 10: تحديد إطار زمني للتحقيق، ص 397-399.

54 تقرير تشخوفر، ص 24-27.

لقرار في الملف بعد انتهاء التحقيق، أوصت اللجنة بتحديد هذه الفترة الزمنية بتسعة شهور، باستثناء الملفات التي تُعزف على أنها مُركبة (مثل حالات الموت والإصابات البالغة) التي يمكن تحديد الفترة القصوى بسنة واحدة.<sup>55</sup>

تشير البيانات التي أرسلها الجيش إلى بيش دين إلى اتخاذ تدابير معينة لتطبيق هذه التوصيات، وعلى رأسها مجرد القدرة على قياس الفترات ذات الصلة لتحديد فترة معالجة الملفات. في عام 2017 بدأت النيابة العسكرية لأول مرة باستخدام منظومة معلومات تُمكن من متابعة الفترات الزمنية لكل مفترق من مفارقات القرارات التي وردت في لجنة طيركل، وبالتالي توفير معطيات محدثة في هذه المسألة.<sup>56</sup> هذا تغيير إيجابي ومبارك، وخطوة لازمة باتجاه تحقيق التحسن اللازم لدى جهاز تطبيق القانون العسكري لشكاوى الفلسطينيين.

تشير بيانات الجيش المتعلقة بعام 2017، إلى أن 44 شكوى تمحورت حول الاشتباه بالحق الأذى بفلسطينيين وتقرّر فتح تحقيق جنائي بشأنها، كان معدل الفترة الزمنية التي انقضت منذ لحظة تلقي الشكوى وحتى قرار فتح تحقيق جنائي 107.7 أيام (15 أسبوعاً). ويتضح من البيانات أيضاً أن معدل الفترات الزمنية الخاصة بشكاوى مخالفات الممتلكات وإطلاق النار حتى اتخاذ القرار كان أقصر قليلاً، وبلغ نحو 98 يوماً (14 أسبوعاً)، مقارنة بشكاوى مخالفات العنف التي تطلبت فترة زمنية بلغت نحو 119 يوماً (17 أسبوعاً) حتى اتخاذ قرار بفتح التحقيق.<sup>57</sup>

ويتضح من معطيات الجيش أيضاً أن تحسناً هاماً طرأ عام 2018 على الفترة الزمنية المطلوبة إلى حين اتخاذ قرار بفتح التحقيق: فقد كان معدل الفترة الزمنية عام 2018 لاتخاذ قرار بفتح تحقيق في 33 شكوى 48 يوماً (أقل من 7 أسابيع).

مع ذلك، علينا أن نتذكر أن 37 من أصل 77 شكوى (48%) فُتحت بشكل فوري مع تلقي الشكوى، وفقاً لسياسة التحقيق المُتبعة في الجيش. وعليه يمكننا الافتراض عملياً أن الفترة الزمنية لمعالجة الشكاوى التي قامت بها النيابة العسكرية باستيضاح مسبق للحقائق قبل فتح التحقيق، كانت أطول بكثير من المعدل الذي أوردته بخصوص مجمل الملفات.<sup>58</sup> ولا تملك بيش دين معلومات تتعلق بمعدل الفترة الزمنية إلى حين فتح تحقيق في تلك الملفات التي أمرت فيها النيابة بإجراء استيضاح حقيقي، وفي كل حال تطرقت توصيات لجنة طيركل وتشخوفر إلى الفترة الزمنية القصوى لإنهاء كل مرحلة من مراحل عمل جهاز تطبيق القانون وليس إلى معدل الفترات الزمنية في الملفات.

أما بخصوص الشكاوى التي قرّرت النيابة بصددها عدم فتح تحقيق لدى الشرطة العسكرية المُحققة، فنرى أيضاً أن بيانات الجيش تشير إلى فارق هائل بين بيانات 2017 وبيانات 2018: ففي عام 2017 كان معدل الفترة الزمنية بين تلقي الشكوى وبين قرار عدم فتح التحقيق 130.8 يوماً (نحو 18 أسبوعاً ونصف الأسبوع)، وفي عام 2018 تقلصت هذه الفترة الزمنية إلى 46.6 يوماً فقط (نحو 6.5 أسابيع). وعلى سبيل المقارنة، تأخذ الملفات التي عملت فيها بيش دين باسم متضررين فلسطينيين ونقلت الشكاوى بخصوص إلحاق الأذى بهم إلى النيابة العسكرية بين 2017-2018، إذ كان معدل الفترة الزمنية بين موعد التبليغ وبين نقل البيان حول قرار النيابة بإغلاق الملف من دون فتح تحقيق 45 أسبوعاً.<sup>59</sup>

أما بخصوص الفترة الزمنية التي استغرقتها تحقيق الشرطة العسكرية المُحققة في الملفات التي احتوت شبهات بأذية الجنود لفلسطينيين، فقد أورد الجيش بيانات تخص 41 تحقيقاً فُتحت في أعقاب تبليغات 2017 وانتهت (ثلاثة تحقيقات أخرى لم تنته). كان معدل الفترة الزمنية في هذه الملفات نحو 112 يوماً (نحو أربعة شهور)، بما في ذلك إجراءات تحقيق استكشافية في الحالات التي استوجبت ذلك. وفي عام 2017، كانت الفترة الزمنية الكلية منذ لحظة ورود التبليغ، ومروراً بالاستيضاح الحقيقي في حالات معينة، وتحقيق الشرطة العسكرية المُحققة وإعادة الملف إلى نيابة الشؤون الميدانية من أجل اتخاذ قرارات بشأنها، نحو 199 يوماً في المعدل (نحو ستة شهور ونصف الشهر).

أما بخصوص 2018 فقد أورد الجيش بيانات تخص 26 ملفاً تحقيق انتهت (من ضمن 33 ملفاً فُتحت): كان معدل فترة التحقيق في هذه الملفات نحو 94 يوماً (نحو ثلاثة شهور)، بما في ذلك إجراءات استكمال التحقيق والفترة الزمنية الكلية منذ لحظة ورود التبليغ وحتى إعادة الملف إلى النيابة العسكرية من أجل إصدار القرار، 143.5 يوماً (نحو خمسة شهور). وبما يخص الفترة الزمنية الممتدة من لحظة انتهاء التحقيق وتلقي الملف في نيابة الشؤون الميدانية من أجل اتخاذ القرارات، فإن البيانات الموجودة ما تزال جزئية جداً في هذه المرحلة، ولذلك يصعب علينا التوصل إلى أي استنتاج بشأنها.<sup>60</sup>

55 إلى جانب ذلك، تطرقت لجنة تشخوفر إلى إمكانية إجراء تمديدات إضافية على هذه الفترة لا تزيد عن نصف سنة. تقرير تشخوفر، ص 34-36.

56 هذه المعلومات، على غرار كل البيانات المتعلقة بالوقت الذي تستغرقه معالجة الملفات لدى النيابة العامة في 2017 و2018، وصلت إلى بيش دين كرد على طلب قدم وفقاً لقانون حرية المعلومات عبر رسالة في يوم 3/4/2019. المعطيات التي وصلت إلى بيش دين في إطار هذا الرد تختلف قليلاً عن المعطيات في المسألة ذاتها والتي وصلتها في سياق طلبات أخرى، وسوف نشير صراحة إلى الأماكن التي تحوي فجوات بين المعلومات المتناقضة التي وصلت إلى بيش دين.

57 جاء في هذا الرد أن 44 من أصل 262 شكوى قُدمت إلى النيابة العسكرية في 2017 بشبهة إلحاق الأذى بفلسطينيين، أفضت إلى فتح تحقيق. في المقابل، وفي رد سابق من يوم 3/4/2019، قال الجيش إن 266 شكوى قُدمت في هذه السنة، أفضت 49 منها إلى فتح تحقيقات، وقد توجهت بيش دين إلى الجيش مطالبة بتوضيح مصدر الفجوة بين المعطيات، إلا أن رد الجيش لما يصلنا بعد.

58 لو افترضنا أن فتح تحقيق فوري يوازي وقت انتظار مدته صفر أيام، ونحن نعلم أن 37 تحقيقاً من التحقيقات فُتحت بشكل فوري، عندها يمكننا أن نرى وبعملية حسابية سريعة أن فترة انتظار اتخاذ القرار بشأن فتح التحقيق في بقية الملفات الأربعين كانت نحو 92 يوماً.

59 تستند هذه المعطيات إلى 77 ملفاً مثلت فيها بيش دين المتضررين مقابل جهاز تطبيق القانون العسكري، ونشرت في ورقة معطيات سابقة أصدرتها بيش دين في آذار 2018. يُنظر إلى: بيش دين، تطبيق القانون على الجنود الإسرائيليين الذين يشتبه بقيامهم بإيذاء سكان فلسطينيين- ملخص معطيات 2016.

60 المعطيات التي أوردتها الجيش في هذه المسألة تتعلق فقط بـ 26 ملفاً من أصل 41 ملفاً تحقيق (نحو 63%) فُتحت في أعقاب شكاوى من عام 2017 نُقلت إلى النيابة لاتخاذ قرارات بشأنها، لأن معالجة ما تبقى من الملفات لم تنته بعد. في هذه الملفات الـ 26 كان معدل الفترة الزمنية التي مضت إلى حين اتخاذ القرار في النيابة 149 يوماً (نحو خمسة شهور)، وكانت فترة معالجة الكلية منذ لحظة تلقي التبليغ 326.8 يوماً (نحو 11 شهراً).

وفي العموم، فإن فترات المعالجة التي عرضها الجيش تستوي في غالبيتها الكبرى مع الفترات الزمنية التي نصت عليها لجنة تشخونوفر لكل واحدة من مراحل المعالجة - اتخاذ قرار بفتح التحقيق، إجراء تحقيق الشرطة العسكرية المُحقّقة، وقرار النائب بخصوص المقاضاة- ويبدو أنّ الجيش يستثمر جهودًا كبيرة من أجل الردّ على النقد الذي تلقّاه، عبر استيفائه لمعايير قابلة للقياس بخصوص معالجة الشكاوى.

رغم ذلك، يمكننا من خلال بيانات الجيش الاستدلال على الاختلافات الكبيرة وعلى التشكيلة الواسعة المتعلّقة بفترات معالجة الملفات. صحيح أنّ بيانات الجيش تشير إلى أنّ فترة المعالجة الكلية في ملفات الشكاوى لعام 2019 هي كما أسلفنا 199 يومًا بالمعدّل، أي نحو ستة شهور ونصف الشهر، ولكن يمكننا أن نستدلّ على أنّ ثلاثة ملفات لم تنته معالجتها وهي حتى لم تُعدّ للنياحة مع انتهاء تحقيق الشرطة العسكرية حتى نيسان 2019، أي سنة وأربعة شهور على الأقل بعد تقديم الشكاوى، وربما بعد مضيّ سنتين أو أكثر. أمّا بخصوص ملفات 2018 فإنّ المعلومات التي وردت تطرّقت إلى 26 من أصل 33 تحقيقًا فُتحت، ورغم أنّ الفترة الزمنية الكلية لمعالجة هذه الملفات كانت في المعدّل 143.5 يومًا (نحو خمسة شهور)، إلا أنّ معالجة خمس هذه الملفات لم تنته بعد.

زد على ذلك وجود عدّة مراحل مركزية في عمل الجهاز العسكري لتطبيق القانون التي ما زالت تعرقل مواصلة المعالجة الشاملة للشكاوى وتمسّ بوجودها. أولاً، حقيقة أنّ أكثر من 70% من الشكاوى المنقولة للاستيضاح الحقائقّي قبل اتخاذ قرار بشأن فتح التحقيق، ما تزال تشكّل عنصراً مركزياً في تأجيل التحقيق بالشبهات حول إلحاق الجنود للأذى بفلسطينيين. وحتى لو جرت هذه الاستيضاحات في إطار الفترات الزمنية التي أوصت بها لجنة تشخونوفر، إلا أنّ الحالات (القليلة) التي يفضي بها الاستيضاح إلى فتح تحقيق جنائيّ تؤدي إلى تأجيل موعد فتح التحقيق، وإلى تعصيب جمع الإفادات ومن الممكن أن تسمح بتنسيق الشهادات والتمسّ بالقدرة على تطبيق القانون على الجنود المخالفين.

ثمة مرحلة هامة في معالجة الشكاوى المتعلّقة بشبهة إلحاق الأذى بفلسطينيين وهي تتعلّق بإمكانية أن يحصل المشتكون على موادّ التحقيق أو الفحص بشأنهم، من أجل فحص إمكانية الاستئناف على قرار النيابة العسكرية بعدم فتح تحقيق أو إصدار أمر بإغلاق الملفّ من دون المقاضاة. وفي هذا الشأن لم يجر تحديد مواعيد وفترات زمنية صريحة في تقرير طيركل-تشخونوفر، رغم أنّ الحديث يجري عن مرحلة حاسمة بغية استنفاد حقوق المتضرّرين بتقديم استئناف، ولذلك فإنّ هذا يشكّل مدمكاً مركزياً في المُجمل العام لتطبيق وإنفاذ القانون على الجنود المشتبهين بإلحاق الأذى بالفلسطينيين.

تشير تجربة بيش دين في تمثيل المتضرّرين الفلسطينيين إلى أنّ فترة الانتظار حتى الحصول على موادّ التحقيق تمتدّ في الغالب على شهور طويلة، وأحياناً لأكثر من سنة، وأنّه ورغم تعهّد الجيش في أعقاب التماس للعليا قدّمته بيش دين بمعونة مركز الدفاع عن الفرد ("هموكيد")<sup>61</sup> - لا تستوفي الفترات الزمنية المحددة من أجل تحويل موادّ التحقيق إلى المشتكين، وما تزال فترة الانتظار طويلة بشكل غير معقول لليوم، ويجنّد هذا أنّ الالتزام بالأطر الزمنية الذي عرضه الجيش غير سارٍ إلا في نقاط عينية عزفتها لجنة طيركل-تشخونوفر، ولكنه لا يميّز بالضرورة أداء الجهاز العسكري في حالات إلحاق الأذى بالفلسطينيين ولا يدلّ على وجود تغيير جوهريّ.

وثمة مرحلة أخرى تعيق جدّاً مسألة معالجة الشكاوى وهي اتخاذ القرار بخصوص إجراء الاستئناف على قرارات النيابة العسكرية في الحالات التي يدعى فيها وجود خروقات جسيمة للقانون الدوليّ.<sup>62</sup> وهنا أيضاً لم يُوضع جدول زمنيّ صريح وواضح في أعقاب تقرير طيركل-تشخونوفر، ونرى أنّ هذا الإجراء يسير بشكل غير فعّال ويؤدّي إلى نشوء تأخير آخر وملحوظ في إجراءات تطبيق القانون على الجنود. في ضوء ذلك توجّهت بيش دين في نيسان 2018 إلى المستشار القضائيّ للحكومة وطالبته بتنجيع معالجة الاستئنافات والنظر في تغيير هذا الإجراء.<sup>63</sup>

وباستثناء كل ما تقدّم، وفي ضوء التحسن الملحوظ الذي يعرضه الجيش في الفترات الزمنية التي تمزّ إلى حين اتخاذ قرار بفتح تحقيق جنائيّ والبيانات التي تدلّ على الالتزام بتوصيات لجنة تشخونوفر، من الصعب أن نتجاهل المعطى الأساسيّ القائم في الخلفية طيلة الوقت: انخفاض حادّ في عدد التحقيقات الجنائيّة بشبهات ارتكاب جنود لمخالفات ضدّ فلسطينيين. ومن الواضح أنّ سياسة تقليص عدد التحقيقات قد تؤديّ إلى تحسين سريع في الفترات الزمنية لمعالجة كلّ مرحلة من المراحل، وفي كلّ ملفّ من الملفّات، ويمكن لهذه الوضعية أن تشير إلى أنّ التحسين الأهمّ والمثير للإعجاب الذي يعرضه الجيش يساعده جدّاً في معركته على صورته الجماهيرية وعلى الالتزام بتوصيات لجنة طيركل في كلّ ما يخصّ الجدول الزمنيّ لأداء مراحل التحقيق المختلفة، إلا أنّ لهذا التحسين ثمناً يتجسّد في تقليص كبير لعدد التحقيقات.

في نهاية المطاف، علينا أن نتفحص إنجازات جهاز تطبيق القانون العسكري وفقاً لمدى تحقيقه لغاياته: تطبيق القانون على جنود ألحقوا الأذى بفلسطينيين، ونحن نرى أنّ المعطيات لا تشير إلى أيّ تحسّن في هذا المضمار.

61 لقراءة اللتماس والمراسلات ذات الصلة، يُنظر إلى موقع بيش دين وإلى موقع هموكيد للدفاع عن حقوق الفرد.

62 نبع هذا الإجراء من توصيات لجنة طيركل وهو يهدف لتمكين الشخص المعنيّ بتقديم استئناف إلى المستشار القضائيّ للحكومة ضدّ قرارات النائب العسكري العام في حالات الموت. وعلى أرض الواقع، فإنّ المستشار القضائيّ على استعداد أيضاً لفحص استئنافات تتعلّق بحالات الإصابات الجسيمة، وقد جرى تعريف الإجراء وتحديده عبر توجيه من المستشار القضائيّ للحكومة رقم 4.5003 الصادر في نيسان 2015.

63 رسالة بيش دين إلى المستشار القضائيّ للحكومة، 17/9/2018. ردّاً على هذا التوجّه من يوم 14/4/2019 وردنا من المستشار القضائيّ للحكومة: "نحن نعي الفترة الزمنية التي تستغرقها معالجة الاعتراض، ورغم ضغط العمل وضيق الموارد، إلا أننا لا نرضخ ونحن نبذل جهداً متواصلًا من أجل تحسين وتيرة الفحوصات."



استعرضت هذه الورقة نتائج معالجة الجهاز العسكري لتطبيق القانون للشكاوى التي وردتها بين عامي 2017-2018، بشبهة إلحاق الأذى بفلسطينيين من طرف جنود إسرائيليين في الأراضي المحتلة. وقد وردت في هاتين السنتين 430 شكوى كهذه، منها 266 شكوى عام 2017 و164 شكوى لعام 2018.

ومن مجمل الشكاوى أمرت النيابة العسكرية في 8.6% من الحالات (37 شكوى) بفتح فوريٍ لتحقيق جنائيٍّ، فيما أغلقت قرابة 20.4% من الملفات بشكل فوريٍ من دون التحقيق في الشكوى، وجرى نقل نحو 71% من الشكاوى للاستيضاح المسبق قبل اتخاذ قرار بمسألة فتح التحقيق أم لا. ومن بين الشكاوى التي نُقلت للاستيضاح المسبق قبل اتخاذ قرار بخصوص فتح التحقيق، لم يجر في نهاية المطاف فتح تحقيق إلا في 15.4% (47 حالة) منها، بحيث نرى في المجمل أنه في أعقاب مجمل الشكاوى التي وردت إلى النيابة العسكرية عامي 2017-2018 بشبهة مخالفات ارتكبت ضد فلسطينيين، جرى حتى اليوم فتح 84 تحقيقاً جنائياً، وهي ليست إلا خمس مجمل الشكاوى التي قُدمت في هاتين السنتين، والتي أُخذ بشأنها قرار بخصوص المضي في معالجتها.

أما عدد الشكاوى التي فُتحت عامي 2017-2018 فهو مُتدنٌ جداً قياساً بمعدل عدد التحقيقات في السنوات السابقة، وهو يُجسد نهجاً يعكس في انخفاض حادٍ على عدد التحقيقات الجنائية ضد جنود مشتبهين بإلحاق الأذى بفلسطينيين. وللمقارنة، في السنوات الخمس التي سبقتها بين 2011-2016، فُتح كل عام 158 تحقيقاً في المعدل، وفي العقد الممتد بين 2005-2015 فُتح كل عام ما معدله 203 تحقيقات جنائية بشبهة ارتكاب جنود لمخالفات ضد فلسطينيين أو ضد ممتلكاتهم.

وعلى غرار السنوات السابقة، كانت نسبة التحقيقات التي أفرزت ما يكفي من الأدلة وانتهت بمحاكمة المشتبهين مُتدنية جداً: 3 ملفات فقط (3.2%) من مجمل ملفات التحقيق التي فُتحت عامي 2017-2018 بشبهة إلحاق الأذى بفلسطينيين، أفضت في النهاية إلى تقديم لوائح اتهام وذلك حتى أيار 2019.

في هذه السنوات أجرى جهاز تطبيق القانون العسكري عدّة تغييرات هدفت لمواجهة النقد المُوجّه له، ولتطبيق توصيات طيركل-تشنخوفر. ورغم هذه الجهود إلا أن البيانات والمعطيات الجوهرية المتعلقة بشكل معالجة الجهاز العسكري لتطبيق القانون والنتائج ذاتها، تشير إلى عدم حدوث أيّ تغيير على أرض الواقع بخصوص تعامل جهاز تطبيق القانون العسكري مع ممارسات الجنود الإجرامية تجاه الفلسطينيين. وفي السنتين الأخيرتين، وعلى خلفية ما يبدو كسياسة مُوجّهة نحو تقليص التحقيقات، جرى الكشف عن ضالة احتمال أن تؤدي شكوى قدمها فلسطيني ضد جندي ألحق الأذى به أو بممتلكاته إلى المقاضاة: 0.7% فقط من مجمل الشكاوى التي قدمها فلسطينيون في أعقاب الأذى التي سببها جنود من الجيش الإسرائيلي عامي 2017-2018، أدت إلى محاكمة المشتبهين.

أما لوائح الاتهام الثلاث التي قُدمت فعلاً في الملفات التي فُتحت في هاتين السنتين في نوعين من الأحداث، والتي يبدو فيها أن جهاز تطبيق القانون العسكري كان معنياً بتوصيل رسالة واضحة للجنود بأنها غير مقبولة على الجيش: تلقي الرشوة من فلسطينيين والعنف ضد معتقلين مُكبّلين- وخصوصاً في الأحداث التي وثّقها جنود. وتشير لوائح الاتهام المعدودة هذه إلى الخط الفاصل بين مئات حالات إطلاق النار والعنف وإلحاق الأذى بفلسطينيين كمركبٍ شرعيٍّ في ضمن السيطرة الإسرائيلية على الأراضي المحتلة -حتى وهي مناقضة للقانون الدوليّ وحتى للقانون الإسرائيليّ- وبين الحاجة للحفاظ على ظهورية تطبيق القانون وإثبات مدى معيّن من استيفاء المعايير المُتّبعة، والحفاظ على جهاز قانونيٍّ فعال في إطار الاحتلال الإسرائيليّ المتواصل.

إن قلّة التحقيقات الجارية وتركّز الجهاز في الحالات المتطرّفة التي لا مفرّ فيها من المحاكمة -من ضمن أسباب ذلك توثيقها بالكاميرا أو لأنه يُنظر إليها على أنه مسّ بالصورة الجماهيرية للجيش، على شاكلة قضية الجندي أليئور أزاريا<sup>64</sup> أو حالات توثيق كتيبة "نيتسج يهودا" وهم يضربون معتقلين فلسطينيين ويُنكّلون بهم<sup>65</sup> - تُمكنّ جهاز تطبيق القانون من ضرب عصفورين بحجر واحد: من جهة يقوم بعرض بيانات ومعطيات مُحسّنة وبصدّ النقد المُوجّه إليه، ومن الجهة الثانية مواصلة منح حصانة فعلية شبه مطلقة للجنود في كل ما يخصّ المسّ "الروتيني" بالفلسطينيين أو بممتلكاتهم.

أما الرسالة للطرفين، للمتضرر الفلسطيني وللجندي المُخالف فهي ماثلة: يرى الجهاز العسكري لتطبيق القانون أن جُلّ مهامه تتركّز في منع التحقيقات والامتناع عن تقديم الجنود للمحاكمة، وليس في ردع ومعاينة الجنود الذين يلحقون الضرر بالفلسطينيين.

64 في نيسان 2016 قُدمت لائحة اتهام ضد الجندي أليئور أزاريا الذي اتهم بقتل عبد الفتاح الشريف يوم 24/3/2016 في الخليل، بعد أن قام الشريف وشخص آخر بطعن جندي (ملف المحكمة العسكرية المركز 182/16). كان الشريف يستلقي على الأرض مصاباً حين أُردى قتلاً بالرصاص، ووثق الأمر بالفيديو على يد مركز بتسيلم وحظي بانتشار إعلامي واسع. يُنظر مثلاً: شفتاي بندت وأمير بوحبوط، توثيق صعب: جندي الجيش الإسرائيلي يطلق الرصاص القاتل على رأس مخزّب مُخَيّد على الشارع، والأه، 24/3/2016.

65 في السنوات الأخيرة نُشر في وسائل الإعلام عن حالات تنكيل بمعتقلين فلسطينيين من طرف جنود كتيبة "نيتسج يهودا" التابعة للواء كفير؛ في تشرين الأول 2015 قُدمت خمس لوائح اتهام ضد جنود من الوحدة أنهمموا بمشاركتهم في ثلاثة حوادث مختلفة قاموا خلالها بالتنكيل بثلاثة فلسطينيين مُكبّلين ومعصوبي العيون كانوا تحت سيطرتهم، وضربهم وركلهم وضربوا رؤوسهم بالحائط. في حالتين قام أحد الجنود بكهزبة معتقلين فلسطينيين مُكبّلين ومعصوبي العيون بوساطة جهاز كهربائيٍّ، فيما يوثق أحد الجنود الآخرين ما يحدث بكاميرا هاتفه النقال (ملفات المحكمة العسكرية مركز 482/15، 483/15، 484/14، 490/15). يُنظر مثلاً: جيلي كوهن، أربعة جنود من كتيبة "نيتسج يهودا" متهمون بالتنكيل الصعب بمعتقلين فلسطينيين، هآرتس، 29/10/2015. في شباط 2019 قُدمت خمسة لوائح اتهام ضد جنود من الوحدة في أعقاب حادثة قاموا خلالها بضرب رأسي فلسطينيين، أب وابنه، كانا معتقلين ومُكبّلين ومعصوبي العيون ومعهما في السيارة. وقد صُوّر أحد الجنود الحادثة وسمحت المحكمة فيما بعد بنشر هذا التوثيق (ملفات المحكمة العسكرية مركز 78/19، 90/19، 112/19، 113/19، 117/19، 118/19). يُنظر مثلاً: نيف كوفوفيتش، نشر توثيق جنود "نيتسج يهودا" الذين أُدينوا لضرب فلسطينيين مُكبّلين برأسيهما، هآرتس، 12/3/2019.